



الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية
International Islamic Charity Organization



المركز العالمي
لدراسات العمل الخيري
Global Center
for Philanthropy Studies



ملخص تقرير متبوع العطاء العالمي

GLOBAL PHILANTHROPY TRACKER

2020

سلسلة عرض تقارير عالمية (3)

1443 هـ / 2021 م

المركز العالمي لدراسات العمل الخيري
Global Center for Philanthropy Studies (GCPS)

ملخص تقرير
متتبع العطاء العالمي
Global Philanthropy Tracker
2020
سلسلة عرض تقارير عالمية (3)

ISBN: 978-9921-9709-4-4

جميع الحقوق محفوظة للمركز

غير مسموح باستخدام المحتوى أو أي جزء منه بأي صورة من الصور قبل الحصول على إذن خطي من المركز.

لا يتحمل المركز أي مسؤولية من أي نوع عن دقة المحتوى ووجهات النظر والنتائج الواردة في منشوراته أو عن أي أضرار ناتجة عن استخدامها

للتواصل: research@iico.org

فريق الإعداد

د. سامر رضوان أبو رمان
مستشار المركز

د. رضا السيد العشماوي
مدير المركز

أ. سارة يحيى عبد المحسن
باحث متخصص

د. محمد علي السبأ
اختصاصي دراسات

قائمة المحتويات

11	عن متبوع العطاء العالمي
13	المصطلحات الواردة في التقرير
17	المنهجية
17	• التدفقات الخيرية الخارجة
17	• (أ) المصادر المتاحة للجمهور
18	• (ب) استبانة توافر البيانات
18	• (ج) البيانات التي تمت مشاركتها من شركاء البحث
19	• المساعدة الإنمائية الرسمية (ODA)
19	• التحويلات
20	• استثمار رأس المال الخاص
21	الجزء الأول: إجمالي التدفقات الخيرية عبر الحدود
24	الجزء الثاني: العمل الخيري عبر الحدود
24	• (أ) التدفقات الخيرية إلى الخارج حسب مستوى دخل الدول المانحة
24	• التدفقات الخيرية الخارجة من الاقتصادات ذات الدخل المنخفض
25	• التدفقات الخيرية من الاقتصادات ذات الدخل المنخفض المتوسط
26	• التدفقات الخيرية من الاقتصادات ذات الدخل المرتفع المتوسط
27	• التدفقات الخيرية من الاقتصادات ذات الدخل المرتفع
29	• (ب) التدفقات الخيرية بحسب السبب: أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة
30	• العمل الخيري ودوره في تكامل أهداف التنمية المستدامة في أجنحة 2030
30	• توافر البيانات وجمعها
33	• (ج) المستفيدون من العمل الخيري عبر الحدود حسب المنطقة
33	• التوزيع الجغرافي لمنح المؤسسات الداعمة لأهداف التنمية المستدامة

33	• توزيع المناطق المدعومة من العطاء الخاص على مستوى جميع المناطق
36	(د) التطوع عبر الحدود
38	(هـ) السياق: البيئة القانونية للعمل الخيري عبر الحدود
40	الجزء الثالث: تدفقات الموارد الأخرى عبر الحدود
40	(أ) المساعدة الإنمائية الرسمية
44	(ب) التحويلات
44	• التحويلات إلى جميع الدول
47	• التحويلات إلى الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط
48	(ج) استثمار رأس المال الخاص
50	(د) الاتجاهات المستقبلية في العمل الخيري عبر الحدود
52	توصيات التقرير
53	توصيات المركز العالمي لدراسات العمل الخيري

قائمة الأشكال

21	شكل رقم (1): إجمالي التدفقات عبر الحدود من 47 اقتصادًا حسب التدفق بالمليار دولار الأمريكي لعام 2018 المعدلة حسب التضخم
22	شكل رقم (2): إجمالي التدفقات المالية الخاصة العابرة للحدود مقارنةً بالمساعدات الإنمائية الرسمية خلال الفترة 1991 - 2018 بالمليار دولار الأمريكي
23	شكل رقم (3): إجمالي التدفقات المالية العابرة للحدود حسب نوع التدفق خلال الفترة من 1991 حتى 2018 بالمليار دولار الأمريكي
25	شكل رقم (4): التدفقات الخيرية الخارجة من الاقتصادات منخفضة الدخل - 2018
26	شكل رقم (5): التدفقات الخيرية الخارجة من الاقتصادات ذات الدخل المنخفض المتوسط - 2018
27	شكل رقم (6): التدفقات الخيرية الخارجة من الاقتصادات ذات الدخل المرتفع المتوسط - 2018
29	شكل رقم (7): التدفقات الخيرية الخارجة من الاقتصادات مرتفعة الدخل - 2018
41	شكل رقم (8): صافي المساعدة الإنمائية الرسمية حسب الاقتصاد - 2018
43	شكل رقم (9): صافي المساعدة الإنمائية الرسمية كنسبة من الدخل القومي الإجمالي - 2018
45	شكل رقم (10): تدفقات التحويلات الخارجة إلى جميع الدول حسب البلد المرسل - 2018 (بمليون دولار أمريكي)
46	شكل رقم (11): تدفقات التحويلات الخارجة إلى جميع البلدان كنسبة من الدخل القومي الإجمالي حسب البلد المرسل - 2018
47	شكل رقم (12): التدفقات الخارجة للتحويلات إلى الاقتصادات ذات الدخل المنخفض والمتوسط - الأقطار المرسله العشرة الأولى عبر مجموعات الدخل - 2018 (بمليون دولار أمريكي)
48	شكل رقم (13): التدفقات الخارجة للتحويلات إلى الاقتصادات ذات الدخل المنخفض والمتوسط كنسبة من الدخل القومي الإجمالي - الأقطار المرسله العشرة الأولى عبر مجموعات الدخل - 2018
49	شكل رقم (14): تدفقات رأس المال الخاص حسب الاقتصاد - 2018 (بمليون دولار أمريكي)
50	شكل رقم (15): تدفقات رأس المال الخاص كنسبة من الدخل القومي الإجمالي حسب الاقتصاد - 2018

قائمة الجداول

14	جدول رقم (1): تصنيف البنك الدولي لدخل الدولة - 2018
15	جدول رقم (2): حقائق أساسية عن الاقتصادات المضمنة في (متتبع العطاء العالمي 2020) - 2018
32	جدول رقم (3): بيانات العطاء الخيري العابر للحدود لأهداف التنمية المستدامة حسب الاقتصاد
35	جدول رقم (4): بيانات التدفقات الخيرية الخارجة حسب المنطقة المتلقية
38	جدول رقم (5): توافر بيانات التطوع عبر الحدود حسب الاقتصاد

عن متبوع العطاء العالمي

يعتمد متبوع العطاء العالمي 2020 (GPT) The Global Philanthropy Tracker على مؤشر العمل الخيري والتحويلات العالمية Index of Global Philanthropy and Remittances، الذي أطلقه مركز الرخاء العالمي the Center for Global Prosperity في معهد هدرسون، ونُشر المؤشر لأول مرة في عام 2006، وقدّم معلومات شاملة عن الأعمال الخيرية الدولية، من الاقتصادات المتقدمة والناشئة إلى الدول النامية، لأغراض التنمية، كما وثق حجم التدفقات المالية عبر الحدود من المصادر العامة والخاصة.

ويُعد متبوع العطاء العالمي 2020، الذي تصدره كلية ليلى فاميلي للعمل الخيري - جامعة إنديانا Indiana University Lilly Family School of Philanthropy (IUPUI)، هو الإصدار العاشر من المؤشر، وهو يعيد صياغة النقاش حول أدوار المساعدة الإنمائية الرسمية والعمل الخيري الخاص، من خلال إظهار النطاق الكامل للعمل الخيري الخاص بالدولة، وأنه لا يقاس فقط بالمساعدات الحكومية، ولكن أيضًا بالعطاء الخاص، ومن ثم يقوم برصد المساهمات الخيرية من مصادر خاصة بما في ذلك: الأفراد والشركات ومجموعة كبيرة من المؤسسات الخيرية، ويقدم نهجًا أكثر شمولاً للتدفقات الخيرية في الخارج، ليشمل المساهمات المقدمة إلى جميع الدول، لدعم جميع القضايا الخيرية حال توافر البيانات، ويقوم كذلك برصد التدفقات المالية الثلاثة الأخرى عبر الحدود؛ بما في ذلك: المساعدة الإنمائية الرسمية، والتحويلات المالية من الأفراد، واستثمارات رأس المال الخاص، ويتضمن تقرير 2020 بيانات من (47) اقتصادًا، ويوفر بيانات أساسية جديدة عن العمل الخيري عبر الحدود من أجل البحث المستقبلي، ويواصل العمل كأداة مفيدة للممارسين وصانعي السياسات في العمل الخيري والتنمية الدولية.

إلى جانب ذلك؛ يعرض متبوع العطاء العالمي 2020 النتائج الرئيسية حول البيئة القانونية، وتوافر البيانات للأعمال الخيرية عبر الحدود، وقد قدم شركاء البحث معلومات قيمة وفريدة من نوعها حول البيانات عن التبرعات الخيرية عبر الحدود وعن التطوع الدولي، وذلك للمساهمة في فهم أعمق لتوافر البيانات في الأعمال الخيرية عبر الحدود في جميع أنحاء العالم.

ويعتبر هذا التقرير بمنزلة مقياس شامل للعطاء العالمي، إذ يساعد في توضيح الدور الذي يلعبه العمل الخيري في بناء المجتمعات على مستوى العالم، وذلك باستخدام هذه البيانات؛ ما يُمكن القارئ من تحديد وإبراز الاتجاهات الخيرية المهمة التي

تساعد جميع أصحاب المصلحة على تحسين النظام الخيري، وتشجيع الشفافية والثقة في القطاع الخيري، وللمساعدة في تحسين توافر البيانات وجودتها في جميع الدول والاقتصادات حول العالم، والأهم من ذلك العمل كمحفز لزيادة العطاء عبر الحدود، حيث يمكن أن تؤدي البيانات الشاملة المتعلقة بمصدر الأعمال الخيرية عبر الحدود وحجمها واستخدامها؛ إلى مزيد من آليات اتخاذ القرار الاستراتيجية والقائمة على البيانات في القطاع الخيري، وتحسين فعالية الأنشطة الخيرية والتعاون لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية، ودعم أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs).

المصطلحات الواردة في التقرير

المصطلح	التعريف
العمل الخيري	هو استخدام الموارد الخاصة، والمساهمات المالية، والتطوع، والعمل الجماعي، وتقديم الإبداع أو المواهب الأخرى للأغراض العامة؛ ويشمل على سبيل المثال لا الحصر: المساهمات المالية، والعمل التطوعي، والعمل الجماعي، والنشاط الشعبي، والعطاء المباشر، والمساعدة، والأساليب الجديدة للعمل الخيري؛ مثل: التمويل الجماعي والأنشطة الخيرية المختلطة.
التدفقات الخيرية الخارجية	تشير التدفقات الخيرية الخارجة إلى: أ - مجموع المساهمات المالية الخيرية التي يرسلها المانحون عندما يكون المتبرع (أفراداً أو شركات أو مؤسسات أو منظمات أخرى مانحة)، والمستفيد (أفراداً أو منظمات خيرية أو مؤسسات وسيطة) في دول مختلفة. ب - تقديم منح للمنظمات الخيرية المحلية في بلد معين، والتي تركز على فئات واسعة من القضايا الدولية، مثل: الشؤون الخارجية، والمساعدة الإنسانية، والعلاقات الدولية، وتعزيز التفاهم الدولي، والتضامن الدولي.
المساعدة الإنمائية الرسمية	المساعدة الإنمائية الرسمية (ODA) هي مساعدة حكومية «تعزيز وتستهدف - على وجه التحديد - التنمية الاقتصادية ورفاهية الدول النامية»، ويشمل تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD): التدفقات إلى الدول والأقاليم في قائمة لجنة المساعدة الإنمائية DAC لمتلقي المساعدة الرسمية، وإلى مؤسسات التنمية المتعددة الأطراف التي تقدمها الوكالات الرسمية، بما في ذلك الحكومات المحلية، أو وكالاتها التنفيذية، وغيرها من الجهات الرسمية، وكل معاملة تتم إدارتها لتعزيز التنمية الاقتصادية ورفاهية الدول النامية كهدف رئيس لها، ويستثنى من هذا - على سبيل المثال - الأموال في شكل مساعدات عسكرية، ونفقات حفظ السلام، فضلاً عن التعامل مع الأهداف التجارية في المقام الأول.

<p>ما يرسله الأفراد كجزء من أرباحهم إلى عائلاتهم وأصدقائهم وأقاربهم في وطنهم، ومن الممكن أن تأخذ شكلاً نقدياً أو سلعاً، وعادةً ما يقوم المرسل «بدفع التحويلات إلى الوكيل المرسل؛ باستخدام النقد، أو الشيك، أو الحوالة المالية، أو بطاقة الائتمان، أو بطاقة الخصم، وغيرها، وتوجّه الوكالة المرسله وكيلها في بلد المستلم لتسلّم الحوالة».</p>	<p>التحويلات</p>								
<p>يشير استثمار رأس المال الخاص إلى شراء الأصول الرأسمالية، مثل الأراضي والمباني والمعدات والآلات، من بين أمور أخرى، والتي من المتوقع أن تدر دخلاً، بالإضافة إلى الزيادة التدريجية في قيمتها بمرور الوقت، ويقيس استثمار رأس المال الخاص بعض التدفقات المالية بشروط السوق الممولة من القطاع الخاص والمنح الخاصة، بما في ذلك المنح المقدمة من المنظمات غير الحكومية، وتعد السمة المميزة لاستثمارات رأس المال الخاص هي: أن الشركات أو المؤسسات المالية أو المستثمرين الأفراد من لجنة المساعدة الإنمائية DAC والدول غير الأعضاء فيها هم الذين يستثمرون في الأصول الموجودة في الاقتصادات النامية.</p>	<p>استثمار رأس المال الخاص</p>								
<p>يصنف البنك الدولي الاقتصادات إلى أربع مجموعات دخل: منخفضة، ومتوسطة منخفضة، ومتوسطة عليا، ومرتفعة، ويستخدم نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لقياس دخل كل اقتصاد، ويوضح الجدول رقم (1) عتبات كل مجموعة دخل في عام 2018.</p>									
<p style="text-align: center;">جدول رقم (1) تصنيف البنك الدولي لدخل الدولة - 2018</p> <table border="1" style="width: 100%; border-collapse: collapse;"> <tr> <td style="width: 50%; text-align: center;">1,025 دولار أمريكي أو أقل</td> <td style="width: 50%; text-align: center;">الاقتصادات منخفضة الدخل</td> </tr> <tr> <td style="text-align: center;">ما بين 1,025 و3,995 دولاراً أمريكياً</td> <td style="text-align: center;">الاقتصادات ذات الدخل المنخفض المتوسط</td> </tr> <tr> <td style="text-align: center;">ما بين 3,996 و12,375 دولاراً أمريكياً</td> <td style="text-align: center;">الاقتصادات ذات الدخل المرتفع المتوسط</td> </tr> <tr> <td style="text-align: center;">12,375 دولاراً أمريكياً فأكثر</td> <td style="text-align: center;">الاقتصادات مرتفعة الدخل</td> </tr> </table>	1,025 دولار أمريكي أو أقل	الاقتصادات منخفضة الدخل	ما بين 1,025 و3,995 دولاراً أمريكياً	الاقتصادات ذات الدخل المنخفض المتوسط	ما بين 3,996 و12,375 دولاراً أمريكياً	الاقتصادات ذات الدخل المرتفع المتوسط	12,375 دولاراً أمريكياً فأكثر	الاقتصادات مرتفعة الدخل	<p>مجموعات الدخل</p>
1,025 دولار أمريكي أو أقل	الاقتصادات منخفضة الدخل								
ما بين 1,025 و3,995 دولاراً أمريكياً	الاقتصادات ذات الدخل المنخفض المتوسط								
ما بين 3,996 و12,375 دولاراً أمريكياً	الاقتصادات ذات الدخل المرتفع المتوسط								
12,375 دولاراً أمريكياً فأكثر	الاقتصادات مرتفعة الدخل								

ويعرض هذا التقرير بيانات عن التدفقات الخيرية عبر الحدود من (47) اقتصاداً، وهناك تغطية واسعة للاقتصادات من مختلف مناطق العالم، مع مستويات مختلفة من التنمية، (20) اقتصاداً هي دول أوروبية، و (26) من أصل 30، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي) هم أعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، كما أدرج أيضاً (14) اقتصاداً ناشئاً وأربعة أسواق حدودية، ويلخص الجدول رقم (2) الحقائق الأساسية لهذه الاقتصادات حسب تصنيف الدخل في البنك الدولي.

جدول رقم (2)

حقائق أساسية عن الاقتصادات المضمنة في (متتبع العطاء العالمي 2020) - 2018

عدد الاقتصادات التي تمت تغطيتها	نسبة الاقتصادات من مجموعات الدخل	النسبة من سكان العالم	النسبة من الدخل القومي الإجمالي العالمي	متوسط دخل الفرد (بالدولار الأمريكي)
2	% 6	% 1	% 0.1	868
3	% 6	% 21	% 4	1.858
10	% 17	% 25	% 21	7.408
32	% 40	% 14	% 60	43.697
47	% 22	% 62	% 85	31.483

المصدر: البنك الدولي.

ملاحظات:

- الاقتصادات منخفضة الدخل: تنزانيا، أوغندا.
- اقتصادات الشريحة الدنيا من الدخل المنخفض المتوسط: الهند، كينيا، نيجيريا.
- اقتصادات الدخل المرتفع المتوسط: ألبانيا، البوسنة والهرسك، البرازيل، الصين، المكسيك، الجبل الأسود، مقدونيا الشمالية، صربيا، جنوب أفريقيا، تركيا.
- الاقتصادات عالية الدخل: أستراليا، النمسا، بلجيكا، كندا، تشيلي، كرواتيا، جمهورية التشيك، الدنمارك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، المجر، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، لوكسمبورغ، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، البرتغال، قطر، المملكة العربية السعودية، جمهورية سلوفاكيا، كوريا الجنوبية، إسبانيا، السويد، سويسرا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة.

المنهجية

اعتمد التقرير على منهجيات جديدة في جمع البيانات، حيث تم توفير بيانات حول التدفقات الخيرية عبر الحدود، وكذلك عن الأعمال الخيرية المحلية وعبر الحدود، وذلك من خلال سرد قُطري مُعمّق للدول، وتم إعداده بالتعاون مع شركاء في جميع دول العالم، وفيما يتعلق بالبيانات؛ تم رصد أربعة تدفقات للموارد: العمل الخيري عبر الحدود، والمساعدة الإنمائية الرسمية، والتحويلات، واستثمار رأس المال الخاص، وفيما يلي تلخيص لمصادر البيانات لكل من هذه التدفقات:

• التدفقات الخيرية الخارجة:

جاءت بيانات التدفقات الخيرية الخارجة من الـ (47) اقتصاداً - بشكل أساسي - من المصادر الثلاثة التالية:

أ. المصادر المتاحة للجمهور:

تم تحديد بيانات كمية عن التدفقات الخيرية الخارجة لـ (32) دولة من المصادر المتاحة للجمهور، والتي تم توفيرها من مختلف الجهات الفاعلة، التي تستخدم طرق بحث مختلفة لجمع وتحليل ونشر البيانات حول التدفقات الخيرية، ففي بعض الدول توفر الوكالات الحكومية، مثل: المكاتب الإحصائية المركزية، والوزارات؛ معلومات على المستوى الوطني حول التدفقات الخيرية أو القطاع الخيري العام، وغالبًا ما توفر المنظمات الكبيرة وذات العضوية معلومات حول القطاع الخيري أو أحد قطاعاته الفرعية أو المجموعات الفرعية من خلال جمع وتحليل المعلومات عن أعضائها، كذلك تقوم الجامعات ومراكز البحث الخاصة بجمع وتحليل وتوفير بيانات التدفقات الخيرية، والآن تقوم المنظمات الدولية، مثل: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بجمع ونشر البيانات عن التدفقات الخيرية الخارجة، خصوصًا مع تزايد الاهتمام بالعمل الخيري الخاص ودوره في التنمية العالمية.

كما تتوافر تقارير العمل الخيري التي طورتها الشركات الخاصة في عدد محدود من الدول، وتوجد دول أخرى، لا تتوافر فيها بيانات مجمعة عن الأعمال الخيرية عبر الحدود، ولكن تتوافر قائمة بالمنظمات الخيرية ذات التركيز الدولي، وفي هذه الحالات قامت الكلية بجمع المعلومات من التقارير السنوية للمنظمات الخيرية المتاحة للجمهور، وقامت بتقدير الحجم الإجمالي للتدفقات الخيرية الخارجة.

ب. استبانة توافر البيانات:

من أجل الحصول على صورة أكثر شمولاً لتوافر البيانات حول الأعمال الخيرية عبر الحدود؛ أجرت الكلية استطلاعاً للخبراء حول العالم خلال الفترة (من يناير إلى يونيو 2020)، وقد تضمن الاستطلاع - الذي تم عبر الإنترنت - أسئلة عن البيانات المتاحة عن التبرعات الخيرية لدعم القضايا الدولية (بما في ذلك المساهمات المرسلّة إلى الخارج من قبل الأفراد والمؤسسات والشركات واليانيصيب الخيري والمنظمات الخيرية، أو تلك التي تلقّتها منظمات في الخارج).

كما تضمن الاستطلاع أسئلة عن بيانات حول التطوع مع المنظمات الخيرية في الخارج، ومعلومات حول شرعية العمل الخيري عبر الحدود، وقد أكمل هذا الاستطلاع خبراء من (66) اقتصاداً، وبعد ذلك تمت مناقشة البيانات الكمية المحددة التي يمكن تتبعها إلى المصادر الأصلية والتحقق منها في التقرير، وقد تم استبعاد اقتصادات من هذا التقرير بسبب تعذر تحديد البيانات الكمية أو تتبعها إلى مصادر التحقق، ومع ذلك سيستمر الاستكشاف والتحقق المستمر من قبل الكلية، وستتم إضافة المزيد من البيانات والاقتصادات إلى المنشورات المستقبلية عند توافر بيانات جديدة.

ج. البيانات التي تمت مشاركتها من شركاء البحث:

تعاونت الكلية مع منظمات خبيرة في تحديد وتحليل البيانات المتعلقة بالتدفقات الخيرية، وجاءت البيانات وصفية وكمية، ولكن لم يتم تضمين التطوع عبر الحدود في التقديرات الكمية لأي دولة، وذلك لأن عدداً قليلاً جداً من الدول لديه بيانات حول التطوع عبر الحدود، ولا يوجد نهج عالمي لتقدير القيمة المالية للوقت المتطوع به عبر الدول.

ونظراً لعدم وجود طريقة عالمية في تتبع البيانات؛ فإن تعريفات وقياس البيانات المتعلقة بالعمل الخيري عبر الحدود تختلف باختلاف الدول، على سبيل المثال؛ يعتمد إدراج التبرعات العينية إلى حد كبير على المصادر الأصلية للبيانات لكل دولة، وهناك أشكال مختلفة من العطاء قد لا يتم تضمينها في تقديرات بعض الدول؛ مثل: المنح الصغيرة التي تقدمها المؤسسات، أو العطاء المقدم من خلال المنصات عبر الإنترنت، أو رسائل الهواتف المحمولة، ويعتمد ذلك على المنهجيات المحددة المستخدمة من قبل مصادر البيانات.

ونظرًا لاختلاف توافر وجودة بيانات التدفقات الخيرية عبر الحدود وعبر الدول؛ يقدم التقرير النظام التالي لتسجيل جودة البيانات، وذلك للمساعدة في تتبع وتقييم جودة البيانات الحالية من أجل التحسينات المستقبلية:

- بيانات مجمعة غالبًا من قبل الحكومة أو الوكالات المركزية، حيث توفر تلك البيانات قيمًا محددة لعطاء فئة معينة من المنظمات و/ أو التبرعات.
- بيانات مجمعة عن التبرعات بناءً على استبانات دقيقة، والتي تحتاج إلى مزيد من التأصيل لوضع تقديرات للتدفقات الخيرية الخارجة.
- البيانات الإجمالية غير متوافرة، ولكن تم جمع البيانات من خلال الاطلاع على التقارير السنوية للمنظمات ذات الصلة وترميزها.
- البيانات قليلة للغاية أو متفاوتة، وتستند التقديرات إلى افتراضات متعددة وجزائية، أو مصدر وحيد صغير جدًا للبيانات.

• المساعدة الإنمائية الرسمية (ODA):

يتضمن التقرير بيانات عن المساعدة الإنمائية الرسمية من (37) اقتصادًا من أصل (47)، استنادًا إلى بيانات 2018 التي تم جمعها والتحقق منها وإتاحتها للجمهور من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وتشكل إحصاءات المنظمة المصدر الرسمي للمساعدات الحكومية.

• التحويلات:

تم تضمين بيانات التحويلات من (47) اقتصادًا في التقرير استنادًا إلى بيانات 2018 المقدمة من البنك الدولي، وتستند تقديرات البنك الدولي للتحويلات إلى بيانات من صندوق النقد الدولي والبنوك المركزية، وتشمل التقديرات عنصرين رئيسيين: «تعويزات الموظفين» و«التحويلات الشخصية»، وغالبًا لا يتم - بشكل مناسب - رصد التدفقات عبر القنوات الأخرى، غير البنوك؛ مثل: مكاتب تحويل الأموال، ومكاتب البريد، وتحويلات الأموال عبر الهاتف المحمول، والقنوات الناشئة الأخرى.

• استثمار رأس المال الخاص:

تتوافر بيانات حول استثمار رأس المال الخاص من (22) اقتصاداً من أصل (47)، من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بالنسبة لهذه الاقتصادات؛ تم تضمين بيانات 2018 في التقرير، ووفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؛ تشمل التدفقات الخاصة بشروط: السوق، والاستثمار المباشر، والإقراض المصرفي الدولي، وإقراض السندات والأوراق المالية الأخرى (بما في ذلك الأسهم).

في هذا التقرير سيتم تقديم البيانات المتعلقة بالتدفقات الخيرية إلى الخارج والأنواع الثلاثة الأخرى من التدفقات المالية الخارجة، حسب مجموعة الدخل التي تنتمي إليها الاقتصادات، وعلى النحو المحدد من قبل البنك الدولي، ويساعد إطار العمل هذا على فهم البيانات بشكل أفضل في السياق، مع الأخذ في الاعتبار اختلاف مستويات المعيشة عبر الدول.

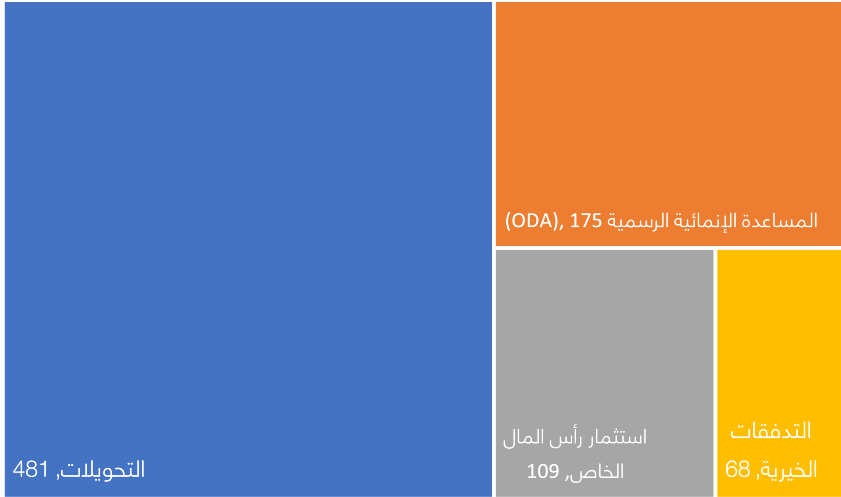
الجزء الأول

إجمالي التدفقات الخيرية عبر الحدود

بلغ إجمالي التدفقات الخيرية عبر الحدود من الـ (47) اقتصاداً المدرجة في التقرير (833 مليار دولار أمريكي) في عام 2018، عبر التدفقات الأربعة، وقد شكلت التحويلات أكبر تدفق بين الأربعة، حيث بلغت (481 مليار دولار أمريكي) بنسبة (58%) من الإجمالي، كما يتضح من الشكل رقم (1)، وجاءت المساعدة الإنمائية الرسمية ثاني أكبر تدفق بقيمة (175 مليار دولار أمريكي) بنسبة (21%)، وساهم استثمار رأس المال الخاص بمبلغ (109 مليارات دولار أمريكي) بما يعادل نسبة (13%)، وشكلت الأعمال الخيرية أصغر حصة بنسبة (8%) ، بقيمة (68 مليار دولار أمريكي).

شكل رقم (1)

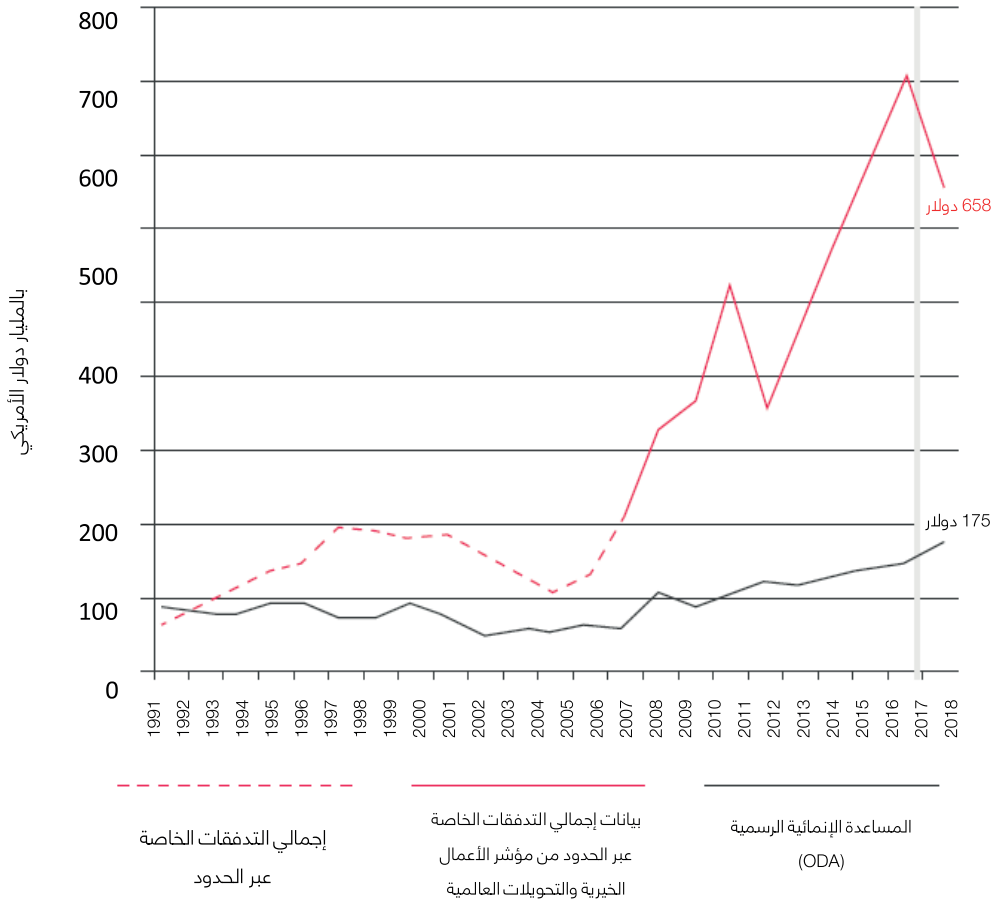
إجمالي التدفقات عبر الحدود من 47 اقتصاداً حسب التدفق بالمليار دولار الأمريكي لعام 2018
المعدلة حسب التضخم



وقد جاء ما يقرب من (79%) من القيمة المجمعة للتدفقات المالية الخاصة الثلاثة، والتي تتمثل في: التدفقات الخارجة من القطاع الخاص، والتحويلات، والاستثمار، مقارنة بمبلغ المساعدة الإنمائية الرسمية من عام 1991 حتى 2018 من إجمالي التدفقات «الخاصة»، مقابل (21%) فقط من المساعدات الحكومية، ولكن فيما قبل عام 1992، كان الأمر عكس ذلك؛ حيث كانت هناك زيادة لحجم المساعدات الحكومية مقارنة بالتدفقات الخاصة، وهو ما يتضح من الشكل رقم (2).

شكل رقم (2)

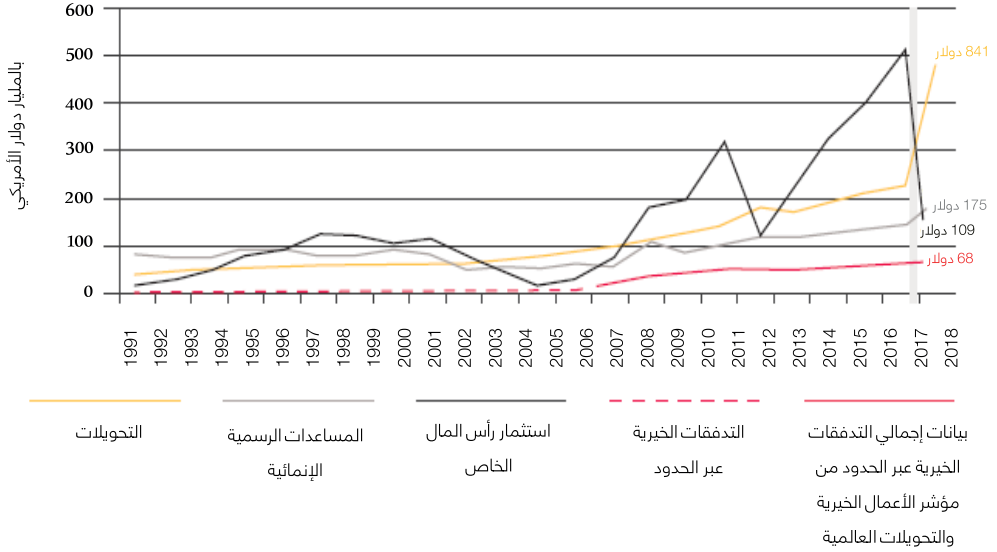
إجمالي التدفقات المالية الخاصة العابرة للحدود مقارنةً بالمساعدات الإنمائية الرسمية خلال الفترة 1991 - 2018 بالمليار دولار الأمريكي



ويوضح الشكل رقم (3) تطور قيمة التدفقات المالية الأربعة من عام 1991 حتى عام 2018، وقد نمت التدفقات الخاصة من الأعمال الخيرية والتحويلات واستثمارات رأس المال الخاص بشكل ملحوظ منذ عام 1991، وذلك نظرًا لأن الدول شهدت نموًا اقتصاديًا وتطورًا فيما بعد تلك الفترة، واجتذبت الشركات والمنظمات المختلفة المزيد من الموارد الخاصة من الدول المتقدمة، في الوقت نفسه كان المشهد الجديد للتدفقات المالية يخلق مصادر للثروة خارج التمويل الحكومي في الدول النامية، وأرسى التعددية اللازمة لنمو المجتمع المدني والحكم الديمقراطي.

شكل رقم (3)

إجمالي التدفقات المالية العابرة للحدود حسب نوع التدفق خلال الفترة من 1991 حتى 2018 بالمليار دولار الأمريكي



الجزء الثاني

العمل الخيري عبر الحدود

بلغت التدفقات المالية للعمل الخيري لعام 2020 من (47) اقتصاداً حول العالم (68 مليار دولار) في عام 2018، وساهم اقتصادان منخفضا الدخل بنحو (2.5 مليون دولار أمريكي)، ونحو (34 مليون دولار أمريكي) من الاقتصادات الثلاثة ذات الدخل المنخفض - المتوسط، ونحو (902 مليون دولار أمريكي) من الاقتصادات العشرة ذات الدخل المرتفع - المتوسط، وأكثر من (67 مليار دولار أمريكي) من الاقتصادات ذات الدخل المرتفع البالغ عددها (32) دولة، وقد تبرعت الاقتصادات الناشئة الـ (14) مجتمعة بأكثر من (2 مليار دولار أمريكي)، وبشكل عام فإن هناك علاقة طردية بين نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي والتدفقات الخيرية كحصة من الدخل القومي الإجمالي.

أ. التدفقات الخيرية إلى الخارج حسب مستوى دخل الدول المانحة:

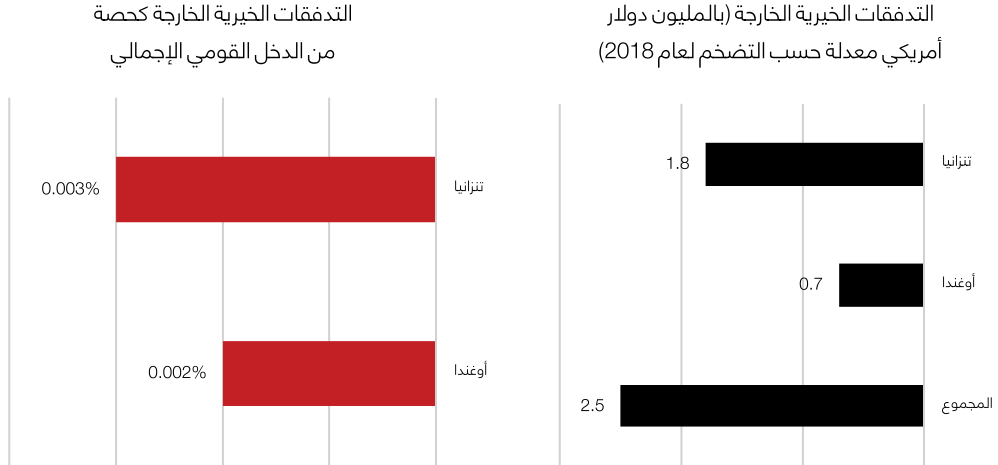
• التدفقات الخيرية الخارجة من الاقتصادات ذات الدخل المنخفض:

إن التقديرات المتاحة في مجموعة الدخل هذه هي لدولتين من شرق أفريقيا؛ هما: تنزانيا وأوغندا، والتي تتعلق بحجم المساهمات الخيرية المقدمة إلى دول أخرى، كما يتضح من الشكل رقم (4)، حيث أفاد الأفراد والمنظمات الخيرية في تنزانيا أن نحو (1.8 مليون دولار أمريكي) هي حجم التدفقات الخيرية الخارجة التي تم إرسالها إلى المنظمات الخيرية في الهند عام 2017، على حين أفاد الأفراد والمنظمات الخيرية في أوغندا بإرسال أكثر من (700 ألف «0.7 مليون» دولار أمريكي) إلى المنظمات الخيرية في الهند في ذلك العام.

وفي كلا البلدين شكلت التقديرات الموثقة للتدفقات الخيرية الخارجة حصة صغيرة جداً من الدخل القومي الإجمالي (أقل من 0.005 %)، مع الوضع في الاعتبار أن تلك التقديرات ليست ذات تمثيل دقيق للتدفقات الخيرية من هذين البلدين، ومع ذلك يمكن - من خلال تلك البيانات - استقراء تصور حول الاقتصادات منخفضة الدخل على أنها مانحة في المشهد الخيري، بدلاً من كونها مجرد متلقي للموارد الخيرية العالمية.

شكل رقم (4)

التدفقات الخيرية الخارجة من الاقتصادات منخفضة الدخل - 2018

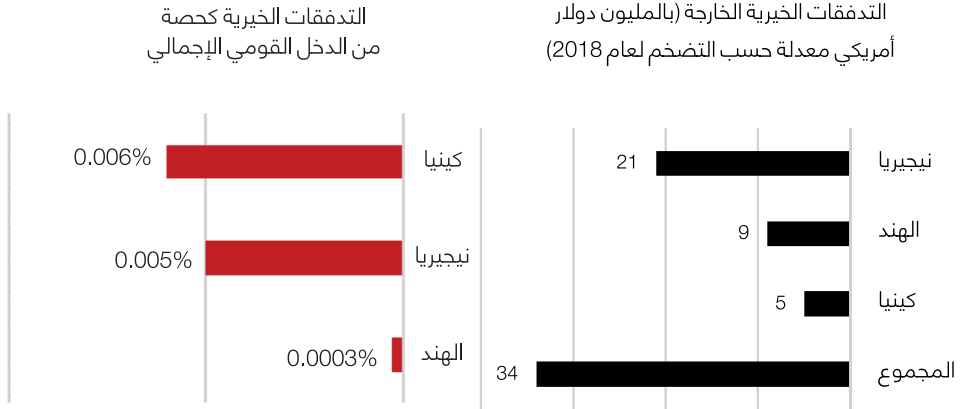


• التدفقات الخيرية من الاقتصادات ذات الدخل المنخفض المتوسط:

إن البيانات المتعلقة بالمساهمات الخيرية، المتعلقة بالدول ذات الدخل المنخفض المتوسط متاحة في ثلاث دول فقط، اثنتين منها في أفريقيا (كينيا ونيجيريا)، والثالثة في آسيا (الهند)، وكما هو مبين في الشكل رقم (5)، كان لنيجيريا أكبر تدفقات خيرية في هذه المجموعة، بنحو (21 مليون دولار أمريكي)، وساهمت الهند بمبلغ (9 ملايين دولار أمريكي)، وكانت التدفقات الخيرية الخارجة - كحصة من الدخل القومي الإجمالي - لا تزال صغيرة جدًا في الدول الثلاث في مجموعة الدخل هذه، وقد احتلت كينيا المرتبة الأولى بين الدول الثلاث، حيث ساهمت بأكثر من (0.006%) من الدخل القومي الإجمالي، على الرغم من أن لديها أصغر تدفقات خيرية في المجموعة، (أكثر من 5 ملايين دولار أمريكي).

شكل رقم (5)

التدفقات الخيرية الخارجة من الاقتصادات ذات الدخل المنخفض المتوسط – 2018



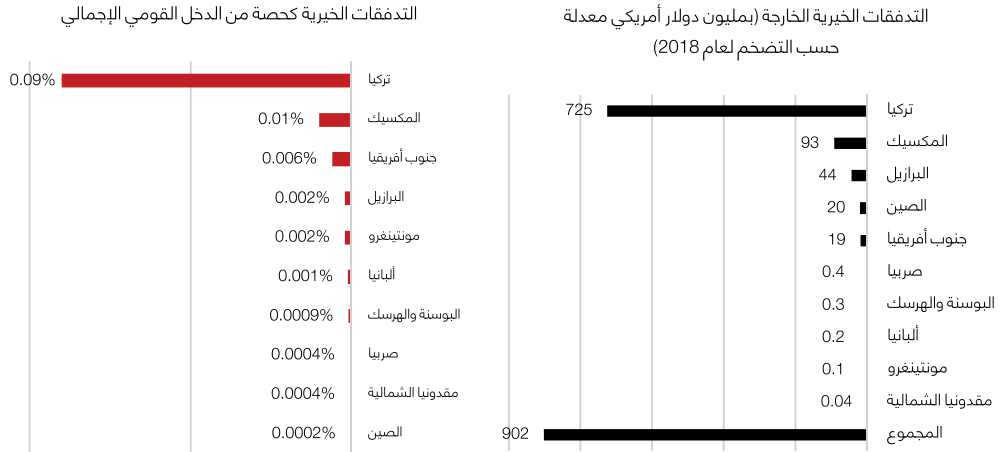
• التدفقات الخيرية من الاقتصادات ذات الدخل المرتفع المتوسط:

هناك بيانات متاحة عن كمية التدفقات الخيرية الخارجة لعشرة اقتصادات ذات دخل مرتفع متوسط، وهي تنتمي إلى خمس مناطق جغرافية خمسة اقتصادات منها في منطقة البلقان، واقتصادان في أمريكا اللاتينية، والاقتصادات الأخرى في أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط.

وكانت الاقتصادات الخمس الناشئة لأكثر خمس دول مانحة في مجموعة الدخل هذه؛ حيث ساهمت بقيمة إجمالية تزيد على (900 مليون دولار أمريكي)، وهو ما يمثل جميع التدفقات الخيرية الإجمالية - تقريبًا - من مجموعة الدخل هذه، وقد احتلت تركيا المرتبة الأولى بأعلى قيمة بما يُقدر بـ (725 مليون دولار أمريكي)، وأكبر حصة من الدخل القومي الإجمالي في هذه المجموعة بنسبة (0.09%)، وجاءت المكسيك في المرتبة الثانية بنحو (93 مليون دولار) بما يعادل (0.01%) كحصة من الدخل القومي الإجمالي، في حين تراوحت مبالغ المساهمات الخيرية من جنوب أفريقيا والصين والبرازيل بين (19 - 44 مليون دولار أمريكي)، بينما ساهمت الاقتصادات الخمسة المتبقية ذات الدخل المرتفع المتوسط بأقل من مليون دولار أمريكي في الأعمال الخيرية المتدفقة لدول أخرى، وباستثناء تركيا والمكسيك؛ كانت التدفقات الخيرية الخارجة - كحصة من الدخل القومي الإجمالي - أقل جدًا من (0.01%) في بلدان مجموعة الدخل هذه.

شكل رقم (6)

التدفقات الخيرية الخارجة من الاقتصادات ذات الدخل المرتفع المتوسط – 2018



• التدفقات الخيرية من الاقتصادات ذات الدخل المرتفع:

توافرت بيانات عن التدفقات الخيرية الخارجة من (31) دولة من الاقتصادات ذات الدخل المرتفع، وهي تغطي ست مناطق على مستوى العالم، (نحو ثلاثة أضعافها يوجد في أوروبا، وغالبية الاقتصادات في هذه المجموعة - والبالغ عددها 26 - أعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وهي تمثل معاً (13%) من سكان العالم و (57%) من إجمالي الناتج المحلي العالمي، ثماني دول في هذه المجموعة هي من الأسواق الناشئة وهي: تشيلي، جمهورية التشيك، اليونان، المجر، قطر، المملكة العربية السعودية، كوريا الجنوبية، الإمارات العربية المتحدة، وتشكل هذه الاقتصادات موطناً لـ (2%) من سكان العالم، وتمثل (5%) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

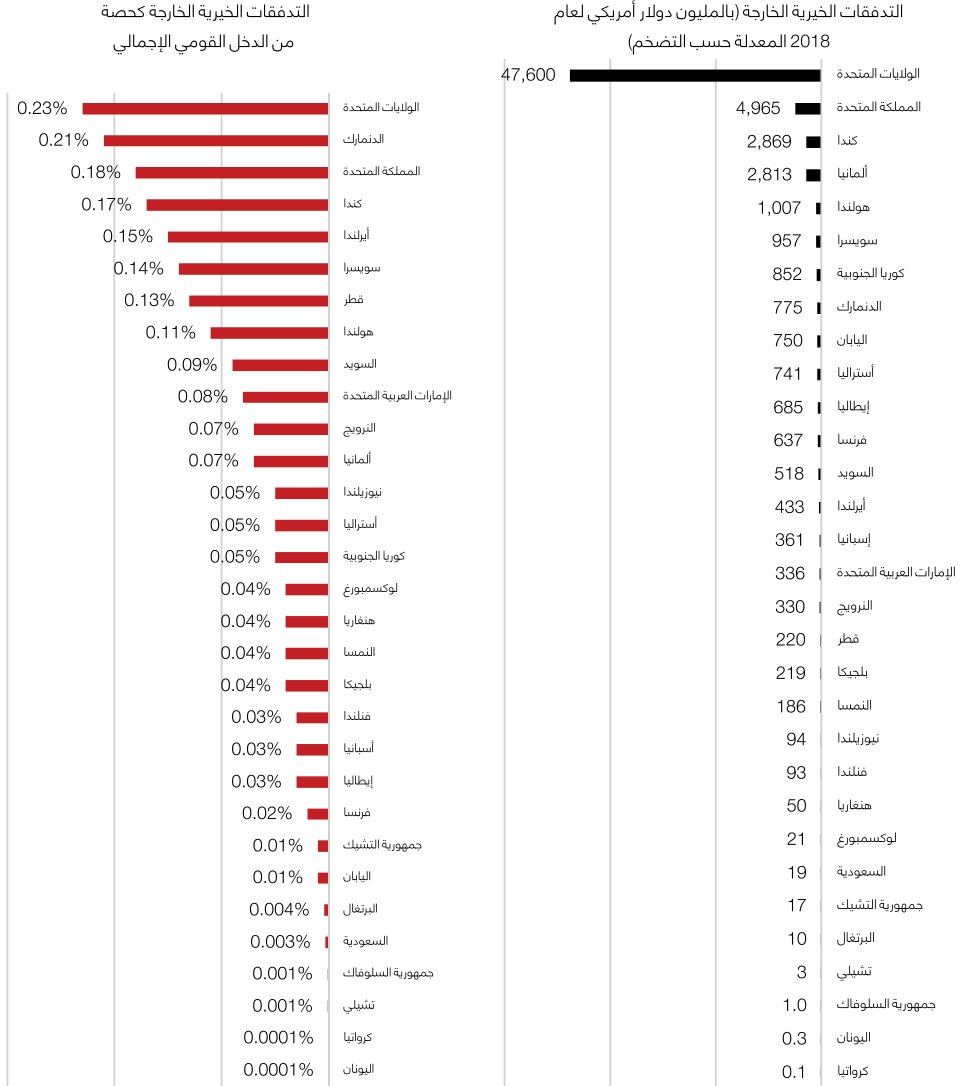
من بين دول هذه المجموعة؛ ساهمت الولايات المتحدة بما يقرب من (48 مليار دولار أمريكي) في الأعمال الخيرية الخاصة لدول أخرى، وهي أعلى نسبة بين المجموعة، وهناك أربع دول أخرى لديها أكثر من (مليار دولار) من التدفقات الخيرية الخارجة، بما في ذلك المملكة المتحدة (بنحو 5 مليارات دولار)، وكندا وألمانيا (بنحو 3 مليارات دولار) لكل منهما، وهولندا بـ (مليار دولار)، وقد ساهمت (26) دولة من دول لجنة المساعدة الإنمائية التي لديها بيانات خيرية متاحة بقيمة إجمالية قدرها (67 مليار دولار أمريكي)، وهي تمثل (99%) من إجمالي التدفقات الخيرية الخارجة من إجمالي دول المجموعة

المكونة من (31) اقتصاداً مرتفع الدخل المدرجة في التقرير، وجاء نحو (2%) من الإجمالي (بقيمة إجمالية تزيد على مليار دولار أمريكي) من الأسواق الناشئة الثمانية، ونصفها أعضاء - أيضاً - في لجنة المساعدة الإنمائية.

تجاوز حجم التدفقات الخيرية كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي (0.2%) لدولتين؛ هما: الولايات المتحدة والدنمارك (بنسبة 0.23% و0.21% على التوالي)، وفي ست دول أخرى تجاوزت التدفقات الخيرية الخارجة (0.1%) من الدخل القومي الإجمالي، وتراوحت من (0.11%) في هولندا إلى (0.18%) في المملكة المتحدة، من بين (25) دولة، حيث تجاوزت التدفقات الخيرية الخارجة - كحصة من الدخل القومي الإجمالي - (0.01%)، وكانت قطر والإمارات العربية المتحدة الوحيدتين من غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية (بنسبة 0.13% و0.08% على التوالي)، وذلك كما هو موضح في الشكل رقم (7).

شكل رقم (7)

التدفقات الخيرية الخارجة من الاقتصادات مرتفعة الدخل - 2018



ب. التدفقات الخيرية بحسب السبب (أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة):

في سبتمبر 2015 أقرت الأمم المتحدة - بالتشاور مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة - خطة التنمية المستدامة لعام 2030، لصياغة تحسينات هادفة وقابلة للتطبيق

على مستوى المعيشة العالمي والبيئة، وتتضمن الخطة (17) هدفًا شاملاً، تتفرع بدورها إلى (169) هدفًا فرعيًا، وبسبب الطبيعة الطموحة لأهداف التنمية المستدامة فإن هناك فجوة تمويلية تقدر بنحو (2.5) تريليون دولار أمريكي، ويجب أن يكون العمل الخيري العالمي عاملاً مهماً في سد هذه الفجوة.

• العمل الخيري ودوره في تكامل أهداف التنمية المستدامة في أجندة 2030:

واجهت المنظمات الخيرية عوائق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ منها عدم تمكنها من الوصول إلى إمكاناتها الكاملة، لتحقيق مزيد من التعاون، وقد جاءت أهداف التنمية المستدامة لتساعد في حل هذه المشكلة حيث صنعت «لغة مشتركة» تشجع التعاون «عبر القطاعات والحدود، وعبر مجالات وقضايا محددة» يمكن تنفيذه من خلال المنظمات الخيرية بجميع أنواعها.

ومن بين الأمثلة على الشراكة عبر القطاعات صندوق الاستجابة التضامنية لجائحة كورونا (COVID-19) لمنظمة الصحة العالمية، حيث جمع هذا الصندوق - الذي تقوده منظمة الصحة العالمية ومؤسسة الأمم المتحدة والمؤسسة الخيرية السويسرية - أكثر من (234) مليون دولار أمريكي) بطول نهاية أغسطس 2020، والتي تم توزيعها على وكالات الأمم المتحدة المختلفة، ومنظمة الصحة العالمية، وكيانات أخرى للمساعدة في أبحاث اللقاحات.

ومع أهمية التبرعات لأهداف التنمية المستدامة، إلا أن هناك عملاً خيريًا ثانيًا يلزم تحقيقه، وهو التطوع، وفي هذا الإطار هناك العديد من المؤسسات التي تعمل على تنظيم المتطوعين لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتبدأ بتحديد الأهداف التي هناك حاجة للتركيز عليها، من ثم يجب عليهم الانخراط مع المنظمات الأخرى التي لها مهمة مماثلة، ولها تركيز على نفس الأهداف، وكذلك المنظمات التي يمكنها تقديم المساعدة. وأخيرًا، من المهم أن تظل الجمعيات الخيرية منفتحة ومطلعة على البيانات والرؤى الجديدة، وهو الأمر الذي يمكن أن يساهم في ربط أهداف التنمية المستدامة بالنظام الخيري العالمي، بل ومن الممكن أن يكون جزءًا من مجتمع خيري عالمي.

• توافر البيانات وجمعها:

دعمت الجهات المانحة في الولايات المتحدة بشكل كبير الهدف رقم (3)، والمتعلق ب-: الصحة الجيدة والرفاه (أكثر من 66 مليار دولار أمريكي) والهدف (4): جودة التعليم (أكثر من 85 مليار دولار أمريكي)، ثم تبعهما الهدف رقم (16): السلام والعدالة كأكثر هدف تموله المؤسسات.

ويوضح تقرير أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة لعام 2020 أنه على الرغم من حدوث تحسن في توافر البيانات؛ فإن الافتقار إلى البيانات الحديثة على المستوى القطري لا يزال مصدر قلق، حيث كان متوسط عام البيانات على مستوى الدولة لستة من الأهداف في عام 2016، سيكون من الصعب للغاية التأكد مما يجب القيام به للوصول إلى مستوى معين من النجاح بحلول عام 2030 على مستوى نفس الأهداف، ومع الجهود المبذولة لإنهاء جائحة كورونا (COVID-19)، يعد جمع البيانات بشكل شامل وتحديث السجلات بشكل متكرر أكثر أهمية من ذي قبل.

وهناك مجموعة متنوعة من المبادرات الجارية للمساعدة في تعزيز توافر البيانات الخاصة بأهداف التنمية المستدامة على المستوى القطري، ومن بين الجهات القليلة الفاعلة الرئيسية في هذا المجال «منصة المعرفة» الخاصة بأهداف التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة، وكذلك المراجعات الوطنية الطوعية، والتي شاركت فيها أكثر من مائة دولة بمختلف مستويات دخولها.

وتقوم المنظمات على المستوى القطري - أيضاً - بجمع البيانات، ويتتبع بعضها مقدار الأموال المتدفقة إلى كل هدف من أهداف التنمية المستدامة، بينما يقوم البعض الآخر بتقييم ما إذا كانت المنظمات أصلاً تستخدم إطار عمل أهداف التنمية المستدامة.

ومن أجل جمع المزيد من البيانات الحديثة حول العطاء نحو أهداف التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم، يمكن أن تستخدم المنظمات بذاتها مفردات أكثر اتساقاً مع مفردات أهداف التنمية المستدامة، وأن تسعى إلى تتبع عملها وفقاً لإطار أهداف التنمية المستدامة، علاوة على ذلك يجب على المزيد من المنظمات جمع البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة التي منحها أعضاؤها الأولوية، ومن المتوقع أن تكون الخطوة الأولى في زيادة توافر البيانات هي تشجيع جمع البيانات على المستوى القطري.

وقد كانت لدى (18) من أصل الـ (47) اقتصاداً المدرجة في التقرير بيانات متاحة عن التبرعات عبر الحدود للأعمال الخيرية، وكانت للدمارك فقط معلومات محددة تتوافق بشكل صريح مع أهداف التنمية المستدامة، مما يدل على أن توافر البيانات حول أهداف التنمية المستدامة لا يزال محدوداً بعد (5) سنوات من تفعيل خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030.

وطبقاً للبيانات من الاقتصادات الـ (18)، كانت الأهداف الثلاثة الأكثر دعماً: الهدف رقم (4):

التعليم الجيد (9 اقتصادات)، الهدف رقم (3): الصحة الجيدة والرفاه (8 اقتصادات)، والهدف رقم (1): القضاء على الفقر (5 اقتصادات)، بالإضافة إلى ذلك كانت المساعدات الإنسانية والاستجابة لحالات الطوارئ (9 اقتصادات)، والشؤون الدولية والتنمية (6 اقتصادات) كانت من بين أهم القضايا الخيرية التي يدعمها العمل الخيري عبر الحدود، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (3).

جدول رقم (3)

بيانات العطاء الخيري العابر للحدود وفقاً لأهداف التنمية المستدامة حسب الاقتصاد

البلدان	عدد البلدان	أهداف التنمية المستدامة
أستراليا، البوسنة والهرسك، الصين، اليابان، لوكسمبورغ، كوريا الجنوبية، إسبانيا، تنزانيا، أوغندا.	9	الهدف (4): التعليم الجيد
أستراليا، البوسنة والهرسك، الصين، الدنمارك، فرنسا، مونتينيغرو، نيجيريا، صربيا.	8	الهدف (3): الصحة الجيدة والرفاه
بلجيكا، البوسنة والهرسك، مونتينيغرو، صربيا، الإمارات العربية المتحدة.	5	الهدف (1): القضاء على الفقر
كوريا الجنوبية، أوغندا، الولايات المتحدة.	3	الهدف (11): مدن ومجتمعات محلية مستدامة
الدنمارك، مونتينيغرو.	2	الهدف (13): العمل المناخي
الدنمارك.	1	الهدف (12): الاستهلاك والإنتاج المسؤولين
لوكسمبورغ	1	الهدف (9): الصناعة والابتكار والبنية التحتية
كوريا الجنوبية	1	الهدف (17): عقد الشراكة لتحقيق الأهداف

كما قدمت الغالبية (16) من الاقتصادات التي لديها معلومات متاحة حول التبرع لأهداف التنمية المستدامة أو غيرها من القضايا الخيرية العابرة للحدود، معلومات عن حجم العطاء بالدولار أو النسبة المئوية لإجمالي العطاء عبر الحدود.

وتنتشر المعرفة بأهداف التنمية المستدامة على نطاق واسع، لكن تحقيقها سيتطلب جهدًا كبيرًا، وإعادة التقييم هي أفضل طريقة لتخصيص الأموال، خصوصًا في ضوء جائحة كورونا (COVID-19)، ونظرًا لأن المنظمات الخيرية أكثر مرونة ولا يتعين عليها التركيز على قضايا (مثل البقاء في المناصب السياسية)؛ فقد يتعين عليها أخذ زمام المبادرة في الحفاظ على خط اتصال مفتوح، وذلك حتى يتم التعامل مع كل هدف من أهداف التنمية المستدامة بطريقة شاملة.

ج. المستفيدون من العمل الخيري عبر الحدود حسب المنطقة:

في الوقت الحالي، تركز معظم الأبحاث الخيرية على جانب العطاء في العمل الخيري، ولا يُعرف سوى القليل عن الطرف المتلقي للعمل الخيري الخاص، واستنادًا إلى بيانات محدودة تميل أفريقيا إلى أن تكون المنطقة الجغرافية الأكثر تلقيًا للدعم من الأعمال الخيرية عبر الحدود.

• التوزيع الجغرافي لمنح المؤسسات الداعمة لأهداف التنمية المستدامة:

منذ عام 2016 كان أهم هدفين من أهداف التنمية المستدامة من حيث التمويل هما: الهدف رقم (4): التعليم، والهدف رقم (3): الصحة الجيدة والرفاه، وقد تلقت أمريكا الشمالية أكبر مبلغ في التمويل التأسيسي لأهداف التنمية المستدامة منذ عام 2016، وهو (171.8 مليار دولار أمريكي)، تليها جنوب آسيا (4.9 مليارات دولار أمريكي)، وأفريقيا جنوب الصحراء (4.2 مليارات دولار أمريكي)، وشمال أوروبا (3.4 مليارات دولار أمريكي).

• توزيع المناطق المدعومة من العطاء الخاص على مستوى جميع المناطق:

وجد تقرير صادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 2018 أن ما يقرب من نصف التبرعات الخيرية الخاصة (45%) بين 2013 و2015 الواردة من (143) مؤسسة مدرجة في التقرير لم يتم تخصيصها لمنطقة معينة، مما يشير إلى عدد من المشاريع، إما أنها على نطاق عالمي، أو أنها تشمل عدة دول؛ مما يجعل من الصعب تتبع الأموال التي تتلقاها دول معينة، وكان هذا النمط شائعاً في قطاع الصحة والإنجابية، حيث لم يتم تحديد المواقع الجغرافية لما يقرب من (60%) من الأموال، وفي قطاع التعليم الذي استهدف - بشكل أكثر شيوعاً - دول معينة تم تحديد وجهة (12%) من الأموال فقط، وقد تلقت الدول متوسطة الدخل الثلثين (67%) من التبرعات الخاصة الموجهة، بينما تلقت الدول الأقل نموًا (28%) فقط.

ووفقاً لتقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - فيما يتعلق بالأموال الموجهة لدولة معينة - تلقت الدول الأفريقية الحصة الأكبر بنسبة (28%) من مجمل عطاء المؤسسات الخاصة، وفي قطاع الصحة كانت أفريقيا الأكثر تلقياً للعطاء الموجه من المؤسسات الخاصة بين عامي 2013 و2015 بنسبة (24%)، أو (3 مليارات دولار أمريكي)، وحصلت على (28%)، أو (592 مليون دولار أمريكي) في قطاع التعليم.

وحصلت آسيا على ثاني أعلى حصة من العطاء الخاص بنسبة (17%)، وفي قطاع الصحة، تلقت (13%) من الأموال أو (1.6 مليار دولار أمريكي)، وأعلى نصيب من التبرعات الخاصة للتعليم بنسبة (29%) أو (608 ملايين دولار أمريكي)، في حين تلقت أمريكا اللاتينية وأوقيانوسيا وأوروبا مبالغ منخفضة نسبياً من الأعمال الخيرية الخاصة.

ومن بين (47) اقتصاداً فإن ما يقرب من الثلث (16) اقتصاداً لديها بيانات متاحة عن الأعمال الخيرية عبر الحدود، ومعلومات عن الاقتصادات المتلقية أو مناطق أنشطتها الخيرية عبر الحدود، قَدِّمَ ربعها بيانات على مستوى الدولة وهي (4): نيجيريا، وكوريا الجنوبية، وتزانيا، والإمارات العربية المتحدة، في حين أن ثلاثة أرباعها (12) لديها معلومات على المستوى الإقليمي عن المستفيدين، وتوجد لدى (11) اقتصاداً من الاقتصادات ذات الدخل المرتفع، و(2) من الاقتصادات ذات الدخل المرتفع المتوسط، و(3) من الاقتصادات ذات الدخل المنخفض المتوسط، بيانات عن الاقتصادات التي تتلقى أنشطة خيرية عبر الحدود، وتتماشى مع الاتجاهات العامة لتوافر البيانات الخيرية.

وقد أظهر التحليل أن المنطقة المدعومة بشكل أكبر كانت أفريقيا، والتي كانت واحدة من أكبر ثلاث مناطق متلقية للعمل الخيري عبر الحدود، كما كانت آسيا (9 اقتصادات)، وأمريكا اللاتينية (5 اقتصادات) من المستفيدين باستمرار من التبرعات الخيرية الدولية، ومن المثير للاهتمام ما أظهره التحليل من أن الاقتصادات المتقدمة يمكن أن تكون اقتصادات متلقية أيضاً؛ حيث كانت أمريكا الشمالية وأوروبا من بين أكبر ثلاث مناطق متلقية في أربعة وثلاثة اقتصادات على التوالي.

إن أحد أسباب محدودية الأدبيات عن الجانب المتلقي للعمل الخيري هو الافتقار إلى جمع منهجي للبيانات عن الأموال المستلمة، وقد أصبح جمع البيانات والمقارنات عبر الدول - بشأن التدفقات الخيرية الواردة - أمراً صعباً؛ بسبب عدم وجود تعريفات واضحة وموحدة للمصطلحات الرئيسية مثل «العمل الخيري»، كما أن عدم وجود عملية معيارية دولية لتسجيل المعلومات المالية يُعقِّد من عملية جمع البيانات، وبالنظر إلى أن وجهات

المساعدة الإنمائية الخاصة لا يمكن تتبعها في كثير من الأحيان فليس من الواضح دائماً ما هي المناطق التي تتلقى أكبر قدر من التمويل الخاص.

ولتحسين جودة البيانات في المناطق المتلقية للعتاء عبر الحدود لابد من توحيد تعريف عالمي للأعمال الخيرية عبر الحدود، وكذلك توحيد فئات العطاء الخيري مثل: الصحة، والتعليم، وذلك لتتبع استخدامات الأموال، وضرورة دعم تبادل المعرفة حول الإبلاغ عن البيانات وجمعها وتحليلها، وعلى سبيل المثال؛ يجب على المنظمات الخيرية في الولايات المتحدة - حالياً - الإبلاغ عن المناطق التي يتم إرسال منح إليها، ومن الممكن تطوير هذه التقارير بمزيد من الوضوح والتحديد.

جدول رقم (4)

بيانات التدفقات الخيرية الخارجة حسب المنطقة المتلقية

البلدان	عدد البلدان	المنطقة المتلقية للعتاء
أستراليا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، الصين، جمهورية التشيك، فرنسا، ألمانيا، اليابان، كينيا، نيجيريا، إسبانيا، كوريا الجنوبية، تنزانيا، الإمارات العربية المتحدة، الولايات المتحدة.	15	أفريقيا
أستراليا، بلجيكا، الصين، فرنسا، كينيا، نيجيريا، كوريا الجنوبية، تنزانيا، الإمارات العربية المتحدة.	9	آسيا
بلجيكا، تشيلي، ألمانيا، إسبانيا، الولايات المتحدة.	5	أمريكا اللاتينية
جمهورية التشيك، فرنسا، ألمانيا، الولايات المتحدة.	4	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
كينيا، نيجيريا، كوريا الجنوبية، تنزانيا.	4	أمريكا الشمالية
الصين، جمهورية التشيك، كوريا الجنوبية.	3	أوروبا
أستراليا	1	المحيط الهادي

أخيراً؛ هناك حاجة لمزيد من البحث في الجانب المتلقي للعمل الخيري الخاص، ولا يزال الفهم عن التأثير الحقيقي للعتاء الخيري متدنياً، ويرجع ذلك - جزئياً - إلى نقص البيانات المتعلقة بالتدفقات الخاصة مقارنة بمصادر المساعدة الأخرى، مثل المساعدة الإنمائية الرسمية.

ويمكن للدراسات الشاملة حول كيفية تلقي العمل الخيري الخاص في بلد أو منطقة معينة أن تساعد في توضيح تأثيره، وتعزيز فهم أفضل لآثار العطاء الخاص، كما يمكن

للمعلومات المجمعّة بشكلٍ أفضل عن متلقي الأعمال الخيرية الخاصة، أن تساعد الجهات المانحة على اتخاذ قرارات أفضل، واستراتيجية قائمة على البيانات، ومن شأن البيانات المحسّنة أن تدعم عمل المانحين بشكلٍ أكثر فعالية؛ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكذلك للاستجابة للأزمات العالمية في المستقبل.

د. التطوع عبر الحدود:

يُعدّ التبرع الطوعي بالوقت أو الموهبة لصالح الآخرين من العناصر الأساسية الأخرى للعمل الخيري التطوعي، وتشير التقديرات إلى أن القوى العاملة التطوعية العالمية تعادل (109) ملايين عامل بدوام كامل، ومعظمهم منخرط في التطوع المباشر (70%) بدلاً من العمل التطوعي من خلال منظمات (30%)، وبصرف النظر عن العطاء عبر الحدود يمكن أن يكون التطوع عبر الحدود داعماً لمشاريع التنمية الدولية، وأن يوفر الخبرة في الدول الأخرى التي قد تفتقر إليها، حيث يمكن للأفراد العمل من خلال منظمة محلية في عمليات خارجية، أو العمل مباشرةً مع منظمة مقرها في بلد آخر.

ويلعب التطوع الدولي دوراً مهماً في تنمية المجتمعات المحلية وتحسين رفاهية الإنسان، وإمكانه الإسهام في فائدة المجتمع المضيف والمتطوع كذلك، وتعد زيادة التطوع جزءاً من أجندة 2030 للأمم المتحدة حيث يشير تقرير حالة العمل التطوعي State of the World's Volunteerism Report لعام 2018 إلى أن العمل التطوعي المحلي أمر أساسي في قدرة المجتمعات على التكيف عالمياً، ومن الشائع أن يرتبط العمل التطوعي عبر الحدود بالتبادل الثقافي والتعلم من خلال التفاعلات بين المتطوعين والمضيفين المحليين؛ وهو ما يمكّن المنظمات من متابعة مشاريع التنمية، وربما توفير المعرفة والمهارات في المجالات التي هي في أمس الحاجة إليها.

وتتواجد العديد من الأشكال المختلفة للعمل التطوعي عبر الحدود، والتي يمكن أن تتراوح بين تجارب قصيرة المدى تستمر بضعة أيام أو أسابيع، إلى أخرى تستغرق عدة سنوات، ويمكن أن يكون - أيضاً - «سياحة تطوعية» من قبل شباب عديمي الخبرة، مع التركيز على التعلم الثقافي والتفاهم، أو «التطوع المهني» في الوظائف الماهرة، وقد يكون بعض التطوع من دون أجر أو بأجر.

وعلى الصعيد العالمي، تتزايد أعداد المتطوعين الدوليين من مختلف الدول؛ سواءً منخفضة الدخل، أم ذات الدخل المرتفع، وكما لوحظ، يُنظر إلى التطوع على أنه أمر

بالغ الأهمية لتحقيق التنمية المستدامة في جدول أعمال الأمم المتحدة لعام 2030، ومع ذلك فإن تنوع أشكال العمل التطوعي عبر الحدود قد أفسد هذا الدور، فضلاً عن الانتقادات التي تصف نمو السياحة التطوعية كشكل من أشكال الاستعمار الجديد.

وتشير معظم الأدبيات إلى الحاجة إلى التعاون مع المجتمعات المحلية بشأن دعم جهودها، وقد نمت هذه المناقشة مع تحول قطاع التطوع الدولي إلى صناعة بمليارات الدولارات، وبناء عليه توفير فرص كبيرة تتوافق مع السياحة التطوعية أكثر من التطوع من أجل التنمية.

ويمثل نقص البيانات أحد أوجه القصور الكبيرة في فهم اتجاهات العمل التطوعي عبر الحدود، وحتى مع توافر البيانات غالباً ما توجد اختلافات بين كيفية تصنيف الدول للمتطوعين، ومع ذلك فإن هذا الاتجاه يتغير مع فهم أفضل للتطوع، وتمييز المشاركة الدولية، وحيث إن أجندة الأمم المتحدة لعام 2030 تشجع على التطوع عبر الحدود؛ فإن الجهود تُبذل لجعل القياس أكثر فعالية، بدءاً من التعريفات لضمان قياس البيانات الصحيحة، بالإضافة إلى ذلك يشهد التطوع عبر الحدود اهتماماً متزايداً، حيث يحاول القادة وصناع السياسات تحسين فعالية البرامج والمشاريع في الخارج، وقد شهد مجال «قياس وطرق العمل التطوعي عبر الحدود» تغييراً لافتاً، والاتجاه الحالي إلى تنفيذ المشاريع والبرامج التعاونية العابرة للحدود، وتعاون المتطوعين مع المجتمعات المحلية.

ومن أصل (47) اقتصاداً فإن (17) اقتصاداً منها - فقط - لديها بيانات عن التطوع الدولي، أو التطوع مع المنظمات المشاركة المحلية في مجال الأنشطة الدولية، وكما يوضح الجدول رقم (5)، فإنه حتى بين هذه الاقتصادات السبعة عشر تختلف أنواع التقديرات المتاحة اختلافاً كبيراً عبر الدول، مما يجعل من الصعب الحصول على صورة واضحة للوضع الحالي للعمل التطوعي عبر الحدود، ويظهر هذا الاختلاف عدم وجود إطار عمل متسق لتتبع البيانات وجمعها، ومن بين هذه الدول توجد (6) دول - فقط - لديها بيانات مفصلة متاحة، وتقدم لمحة عن التطوع الدولي في جميع أنحاء العالم وهي: الولايات المتحدة، ألمانيا، فرنسا، أستراليا، إسبانيا، كوريا الجنوبية.

جدول رقم (5)
توافر بيانات التطوع عبر الحدود حسب الاقتصاد

الدولة	عدد المتطوعين	نسبة المتطوعين	عدد ساعات التطوع	آخر عام للبيانات
أستراليا	X			2018 - 2019
كندا	X			2018 - 2019
فرنسا	X			2018
ألمانيا	X			2018
إيطاليا	X			2015
المكسيك	X			2018
هولندا		X		2019
نيوزيلندا			X	2014
النرويج		X	X	2017
جمهورية السلوفاك	X	X	X	2018
جنوب أفريقيا		X		2018
كوريا الجنوبية	X			2017
إسبانيا	X			2018
السويد		X		2018
سويسرا		X		2019
المملكة المتحدة		X		2017 - 2018
الولايات المتحدة	X		X	2014 - 2015

هـ - السياق: البيئة القانونية للعمل الخيري عبر الحدود:

مع زيادة مشاركة المانحين في الخارج أصبحت اللوائح المتعلقة بالتدفقات المالية عبر الحدود - بما في ذلك التبرعات الخيرية - أكثر صرامة، كما زاد عدد الحواجز القانونية والقيود الإدارية التي تحول دون إرسال التبرعات الخيرية عبر الحدود وتسلمها.

وربما يكون التشريع الدولي والقُطري - بشأن التدفقات المالية غير المشروعة - هو الأكثر شيوعاً بين هذه اللوائح التي أثرت بشكل غير متناسب على الأعمال الخيرية عبر الحدود، وقد قدمت التوصية الخاصة رقم (8) الصادرة عن فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية التابعة لصندوق النقد الدولي (FATF) - بشأن المنظمات غير الربحية - تدابير جديدة، تهدف إلى الحد من استغلال القطاع الخيري من قبل الجماعات الإرهابية في عام 2002،

وعلى الرغم من أن مجموعة العمل المالي شجعت الدول على مراجعة التشريعات، وتنفيذ الإجراءات المناسبة، والسياسات المرنة، لضمان حيوية القطاع الخيري، إلا أن لوائح مكافحة غسل الأموال ومكافحة الإرهاب ظلت من ضمن الحواجز أمام العطاء عبر الحدود.

وفي العقد الماضي شَرَّعت العديد من الاقتصادات في جميع أنحاء العالم لوائح تحظر الأموال الأجنبية الواردة، أو التي توجَّه إلى المنظمات الخيرية ذات التمويل الأجنبي، وغالبًا ما أصبح يطلب من المنظمات الخيرية الحصول على موافقة الحكومة قبل تلقي التمويل الأجنبي، وكذلك الإبلاغ عن مواردها المالية الخارجة، والتسجيل كـ «وكلاء أجنبي» أو «منظمات ذات تمويل أجنبي».

إن مثل هذه اللوائح لا تعوق قدرة المنظمات الخيرية الممولة من الخارج فحسب، بل إنها تثبط عزيمة الجهات المانحة والمتلقيّة - على حدٍ سواء - للمشاركة في الأعمال الخيرية الخاصة العابرة للحدود، وتعزيزها على الصعيد العالمي.

وعلى الرغم من أن حكومات أخرى قد سنّت أنظمة ضريبية مواتية للأعمال الخيرية عبر الحدود، إلا أن المتطلبات والعمليات الإدارية ذات الصلة غالبًا ما تكون مرهقة ومكلفة.

الجزء الثالث

تدفقات الموارد الأخرى عبر الحدود

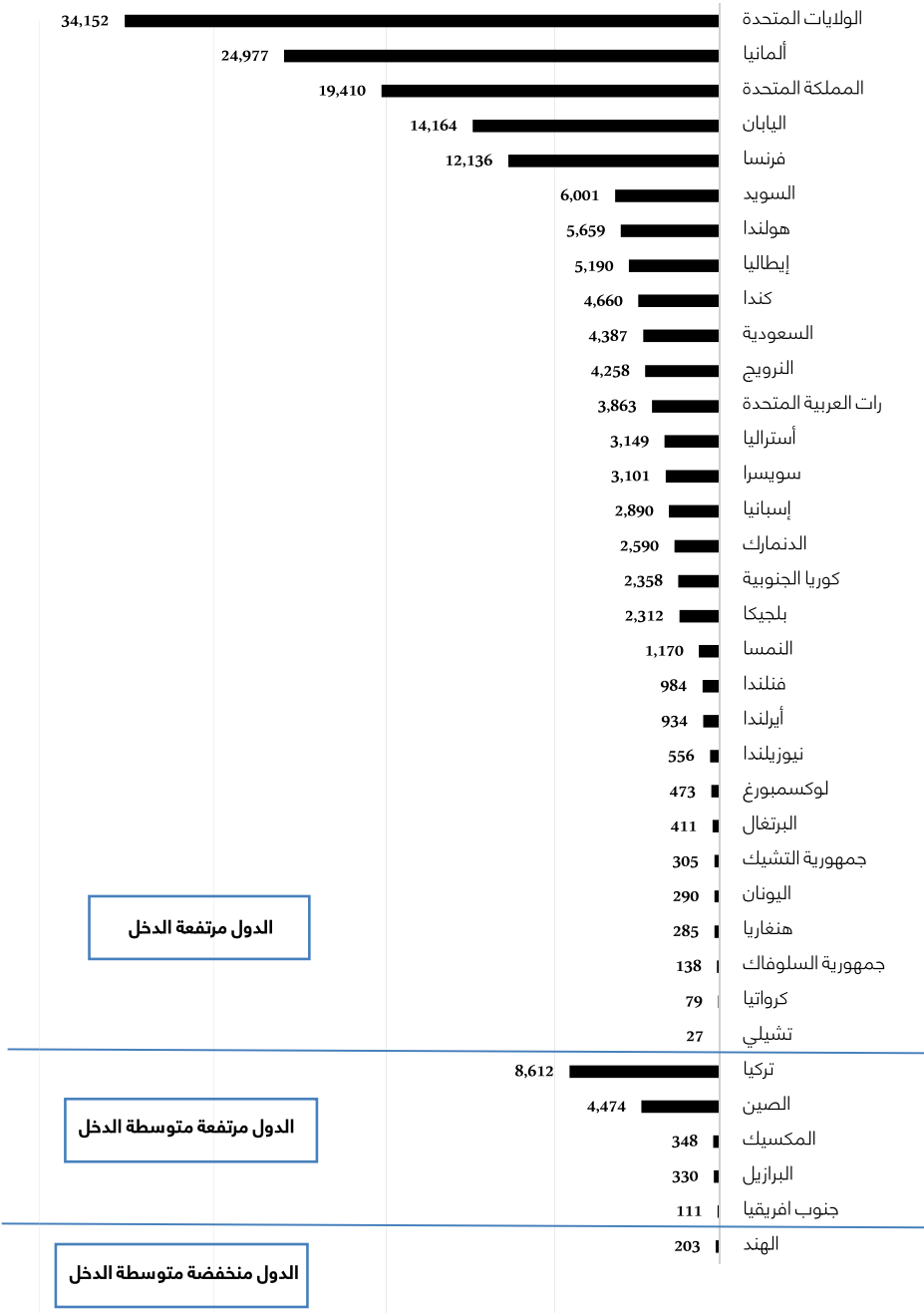
(أ) المساعدة الإنمائية الرسمية:

من بين (47) اقتصاداً أبلغت (37) دولة إما عن مساعدات حكومية قدمتها أو تلقتها، ووفقاً لما تم تقديره من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وحسب مجموعات دخل الدول في البنك الدولي، بلغ إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية من (31) اقتصاداً مرتفع الدخل (161 مليار دولار أمريكي) في عام 2018، منها (95%) أو نحو (153 مليار دولار أمريكي) من (26) دولة عضو في لجنة المساعدات الإنمائية، وكانت هناك تقديرات للمساعدة الإنمائية الرسمية لخمسة اقتصادات ذات دخل مرتفع متوسط، بلغ مجموعها ما يقرب من (14) مليار دولار أمريكي) في عام 2018، كما أبلغت دولة واحدة فقط من الدول ذات الدخل المنخفض المتوسط عن مساعدة إنمائية رسمية تقدر بنحو (203 ملايين دولار أمريكي).

يوضح الشكل رقم (8) أن الولايات المتحدة ظلت أكبر مانح للمساعدات الإنمائية الرسمية من حيث الحجم، والتي بلغت (34 مليار دولار أمريكي)، تليها ألمانيا بمبلغ (25 مليار دولار أمريكي)، والمملكة المتحدة (19 مليار دولار أمريكي)، واليابان (14 مليار دولار أمريكي)، وفرنسا (12 مليار دولار أمريكي)، وبشكل إجمالي فإن المساعدة الإنمائية الرسمية من هذه الدول الخمس الأولى تشكّل (65%) من المساعدة الإنمائية الرسمية المجمعة من الاقتصادات المرتفعة الدخل الـ (31) المدرجة في التقرير، و(60%) من إجمالي مساهمات المساعدة الإنمائية الرسمية من جميع الدول البالغ عددها (37) دولة.

ومن بين الاقتصادات الخمسة ذات الدخل المتوسط، ساهمت تركيا بأكثر من (8 مليارات دولار أمريكي)، وهي أقل من الدول الخمس الأولى فقط من بين جميع الدول الـ (37) المدرجة هنا.

شكل رقم (8)
صافي المساعدة الإنمائية الرسمية حسب الاقتصاد - 2018

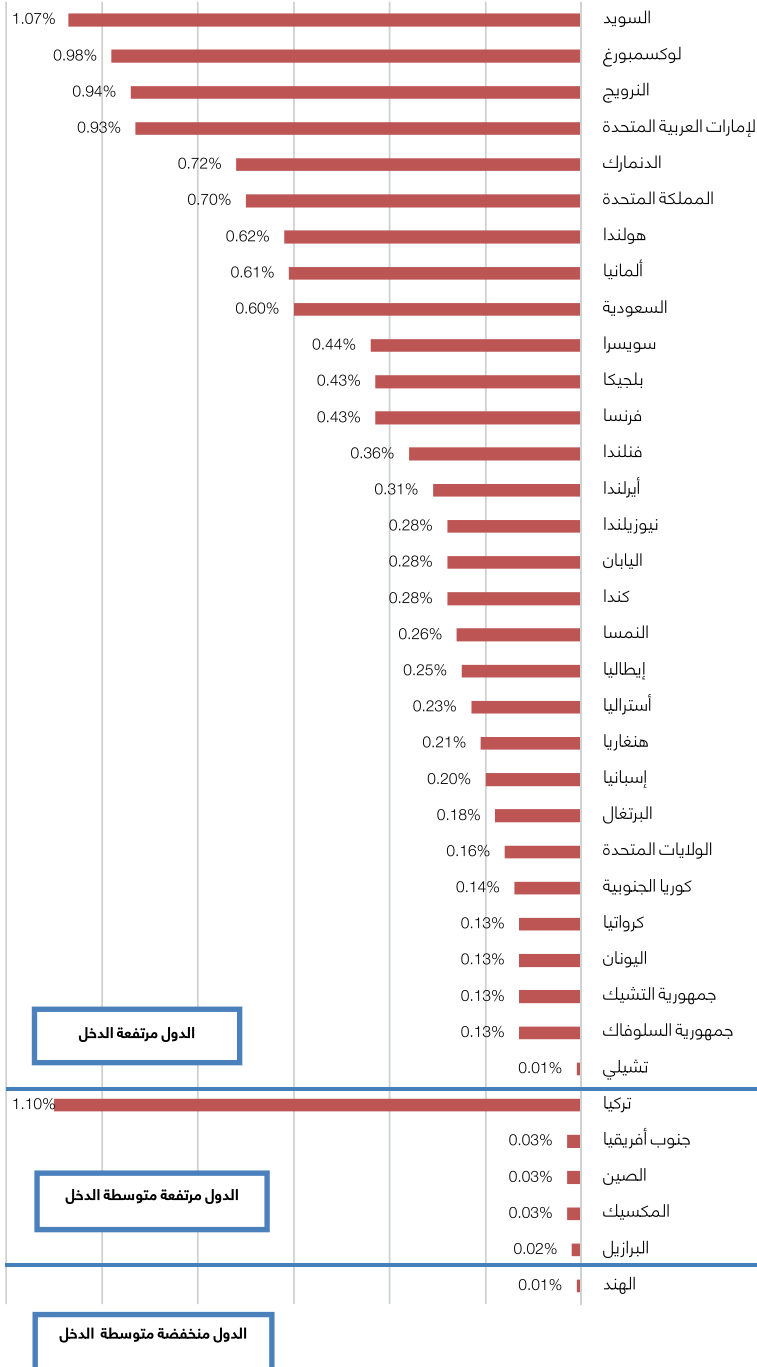


وعند النظر إلى المساعدة الإنمائية الرسمية - كحصة من الدخل القومي الإجمالي - احتلت تركيا المرتبة الأولى بنحو (1.1%)، وهي أعلى قليلاً من السويد، والتي لديها أعلى مساعدة إنمائية رسمية كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي بين جميع الاقتصادات ذات الدخل المرتفع، وذلك عند (1.07%)، ونصف الدول العشر الأولى التي لديها أعلى مساعدة إنمائية رسمية عبر مجموعات الدخل هي أيضًا ضمن العشرة الأوائل، مع أكبر مساعدة إنمائية رسمية - كحصة من الدخل القومي الإجمالي - وهي تحديدًا: ألمانيا، هولندا، السويد، تركيا، المملكة المتحدة.

كما هو مبين في الشكل رقم (9)، فإن ستة - فقط - من بين (31) اقتصاداً مرتفع الدخل مدرج في التقرير، وصل إلى هدف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للمساعدة الحكومية البالغ (0.70%) من الدخل القومي الإجمالي للبلد، خمسة اقتصادات من ستة هي أعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، وهي: السويد، لوكسمبورغ، النرويج، الدنمارك، المملكة المتحدة، والدولة الوحيدة من غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية هي الإمارات العربية المتحدة.

شكل رقم (9)

صافي المساعدة الإنمائية الرسمية كنسبة من الدخل القومي الإجمالي - 2018



ب) التحويلات:

بلغ إجمالي التحويلات من الاقتصادات الـ (47) إلى جميع الدول المدرجة في تقرير 2020 ما يقدر بـ (481 مليار دولار أمريكي) في عام 2018، وهو أكبر تدفق للموارد من الاقتصادات المانحة في ذلك العام، ومن بين هذه أرسل المهاجرون في الدول ذات الاقتصاد المنخفض الدخل (838 مليون دولار أمريكي)، وأرسل المهاجرون في الاقتصادات الثلاثة ذات الدخل المنخفض المتوسط أكثر من (7 مليارات دولار أمريكي)، وأرسلت الدول العشر ذات الدخل المرتفع المتوسط أكثر من (16 مليار دولار أمريكي)، وعلى مستوى (32) دولة من الاقتصادات ذات الدخل المرتفع أرسل المهاجرون نحو (457 مليار دولار أمريكي)، وكان ما نسبته (79%) (أو 361 مليار دولار أمريكي) من التحويلات التي جاءت من المهاجرين في الدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية.

• التحويلات إلى جميع الدول:

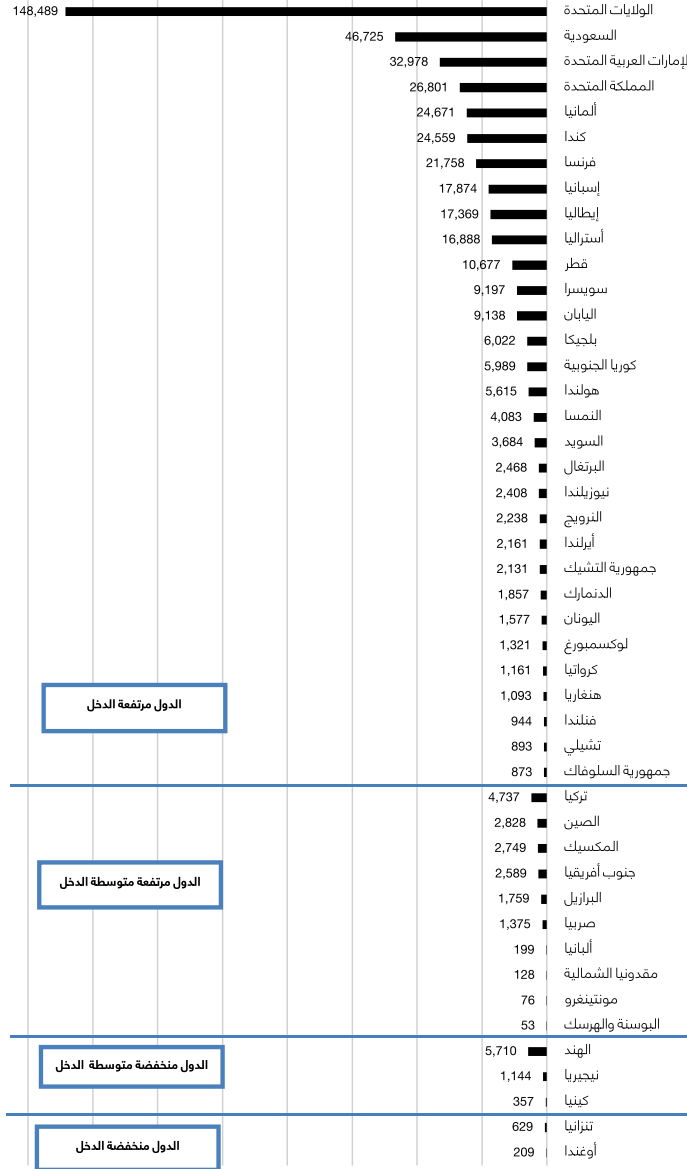
كما هو مبين في الشكل رقم (10)، كان أكبر خمسة اقتصادات مرتفعة الدخل في إرسال التحويلات هي: الولايات المتحدة الأمريكية بمبلغ (148 مليار دولار أمريكي)، والمملكة العربية السعودية بمبلغ (47 مليار دولار أمريكي)، والإمارات العربية المتحدة بمبلغ (33 مليار دولار أمريكي)، والمملكة المتحدة بمبلغ قدره (27 مليار دولار أمريكي)، وألمانيا (25 مليار دولار أمريكي)، وثلاث من هذه الدول أعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، هي: الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، ألمانيا، إضافة لدولتين عداها تُعد من الأسواق الناشئة؛ هي: المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة.

ومن بين الاقتصادات العشرة ذات الدخل المرتفع المتوسط جاء أكبر قدر من التحويلات من تركيا، (أقل قليلاً من 5 مليارات دولار أمريكي)، واحتلت الصين والمكسيك المرتبة الثانية والثالثة في هذه المجموعة، وذلك بنحو (3 مليارات دولار أمريكي) لكل منهما، تلتها جنوب أفريقيا.

وأرسل المهاجرون في الهند أكبر تحويلات مالية (أقل من 6 مليارات دولار أمريكي) بين الاقتصادات الثلاثة ذات الدخل المنخفض المتوسط، في حين أرسل المهاجرون في تنزانيا أكثر من (600 مليون دولار أمريكي)، أي أكثر من ثلاثة أضعاف التحويلات المرسلة من أولئك الموجودين في أوغندا.

شكل رقم (10)

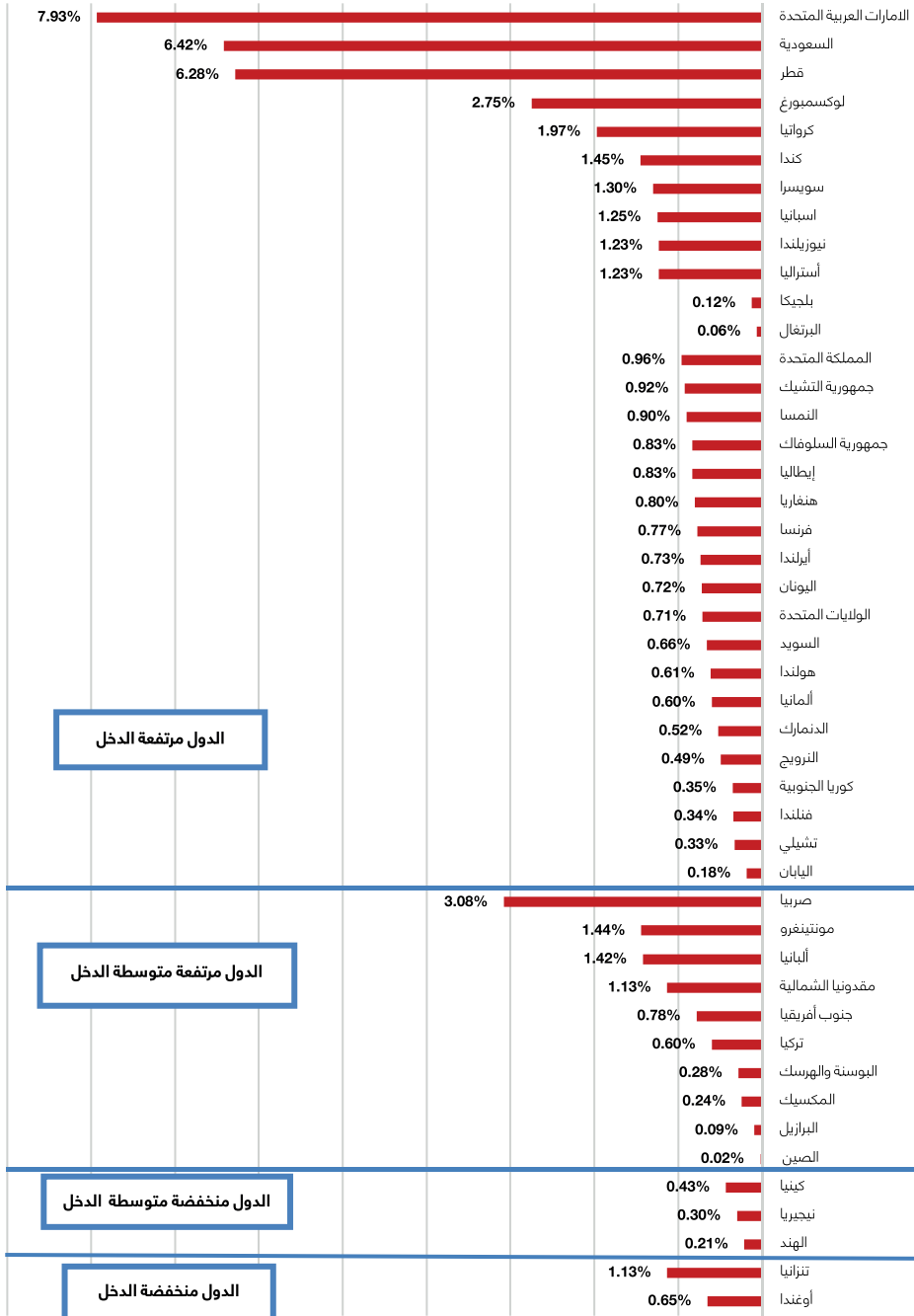
تدفقات التحويلات الخارجة إلى جميع الدول حسب البلد المرسل - 2018 (بمليون دولار أمريكي)



وعند النظر إلى التحويلات - كحصة من الدخل القومي الإجمالي - كان أكبر ثلاثة مرسلين في 2018 عبر مجموعات الدخل جميعًا من اقتصادات الشرق الأوسط ذات الدخل المرتفع: الإمارات العربية المتحدة، والتي احتلت المرتبة الأولى بنسبة (7.93%)، تلتها السعودية (6.42%)، ثم قطر (6.28%)، وكل هذه الدول - أيضًا - من الأسواق الناشئة.

شكل رقم (11)

تدفقات التحويلات الخارجة إلى جميع البلدان كنسبة من الدخل القومي الإجمالي حسب البلد المرسل - 2018



• التحويلات إلى الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط:

تعد التحويلات المالية واحدة من أكثر التدفقات المالية استقراراً إلى الدول النامية، حتى في أوقات الانكماش الاقتصادي والأزمات الاجتماعية، وتساهم في رفاهية الأسر في دول المهاجرين الأصلية، وتُعد مصدرًا مهمًا للاحتياجات الإنسانية الأساسية، مثل: الغذاء، والرعاية الصحية، والإسكان.

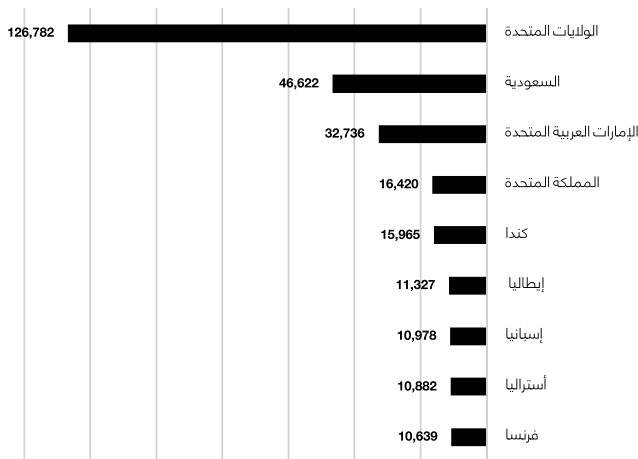
بالإضافة إلى ذلك تساهم التحويلات المالية في البنية التحتية الحيوية، مثل: الطرق، والمياه، والكهرباء، وعند استخدامها لتنمية المجتمع تساهم أيضًا في مرافق الرعاية الصحية، والمدارس، بالإضافة إلى ضمانات القروض التجارية ومشاريع التنمية.

ومن إجمالي (481 مليار دولار أمريكي) من التحويلات تم إرسال نحو (27%) إلى الاقتصادات ذات الدخل المرتفع، وذهبت التحويلات المتبقية البالغة (352 مليار دولار أمريكي) إلى الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل، وأغلبها (96%) جاء في الواقع من المهاجرين في الاقتصادات المرتفعة الدخل.

وعند استبعاد الاقتصادات ذات الدخل المرتفع من المتلقين، ظلت الدول الأربع الأولى التي لديها أكبر قدر من التحويلات - من حيث الحجم - عبر مجموعات الدخل كما هي: الولايات المتحدة، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والمملكة المتحدة، بينما احتلت كندا المرتبة الخامسة «محل ألمانيا»، وظلت الاقتصادات الثلاثة الأولى التي سجلت أكبر تحويلات مالية - كحصّة من الدخل القومي الإجمالي - على حالها أيضًا.

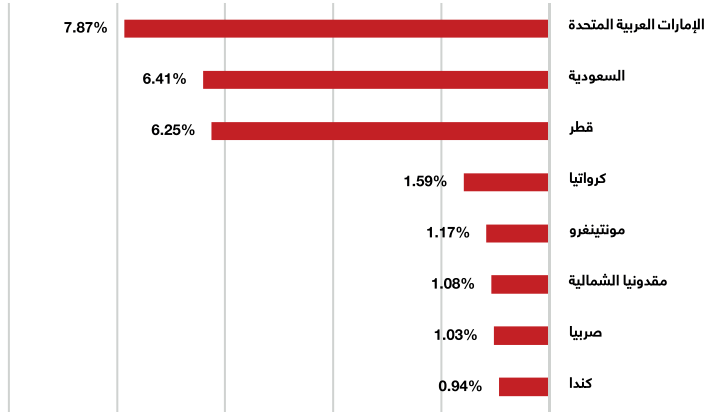
شكل رقم (12)

التدفقات الخارجة للتحويلات إلى الاقتصادات ذات الدخل المنخفض والمتوسط-الأقطار المرسله العشرة الأولى عبر مجموعات الدخل 2018- (بمليون دولار أمريكي)



شكل رقم (13)

التدفقات الخارجة للتحويلات إلى الاقتصادات ذات الدخل المنخفض والمتوسط كنسبة من الدخل القومي الإجمالي - الأقطار المرسلة العشرة الأولى عبر مجموعات الدخل - 2018



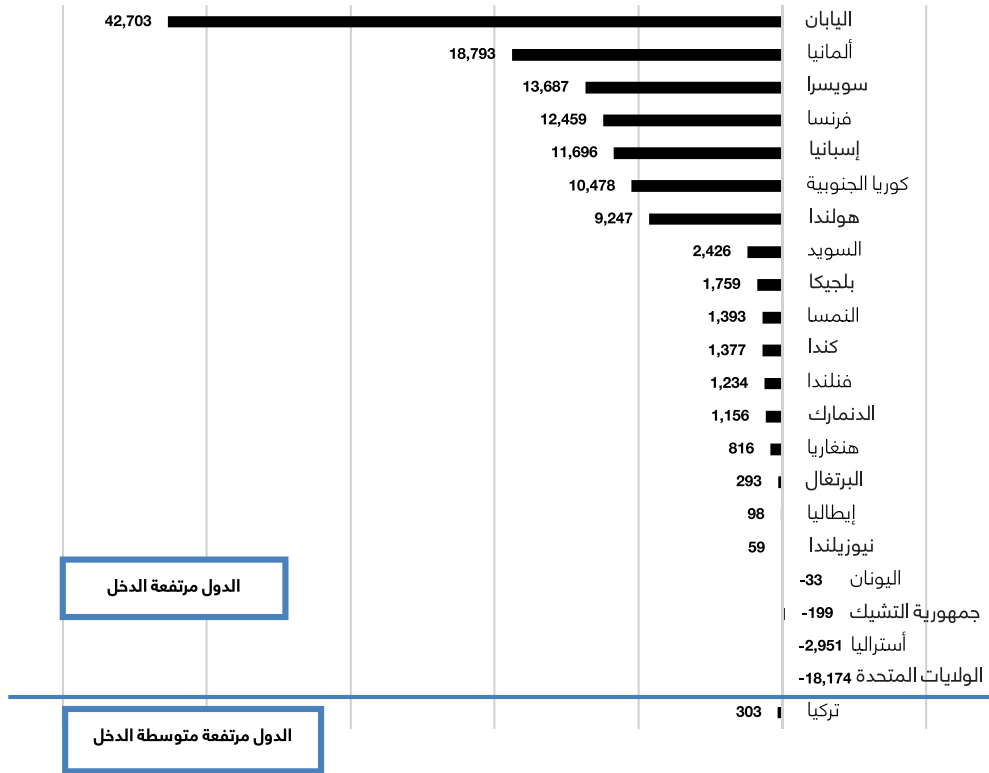
وعلى الصعيد العالمي، أدى ارتفاع التحويلات من الدول غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية مثل: المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وروسيا إلى نمو إجمالي التحويلات المالية العالمية إلى الاقتصادات منخفضة ومتوسطة الدخل في عام 2018، لتصل إلى مستوى قياسي بلغ (531 مليار دولار أمريكي)، وتمثل التحويلات المالية الآن أكبر تدفقات مالية إلى الاقتصادات المنخفضة والمتوسطة الدخل، وتتجاوز المساعدة الإنمائية الرسمية، واستثمارات رأس المال الخاص، والتدفقات الخيرية، وجليد بالذكر أن هذه الزيادة حدثت لأول مرة في عام 2008 بعد الركود، عندما انخفضت تدفقات رأس المال الخاص بشكل كبير، ومن المتوقع أن تنخفض التحويلات إلى كلٍّ من الاقتصادات المنخفضة والمتوسطة الدخل بأكثر من (1 مليار دولار أمريكي) في عام 2020؛ وذلك بسبب جائحة كورونا (COVID-19).

ج) استثمار رأس المال الخاص:

يعتبر استثمار رأس المال الخاص، مصدرًا مهمًا ومتزايدًا للتمويل للاقتصادات منخفضة الدخل، وهناك فقط (22) اقتصادًا من بين (47) اقتصادًا مدرجة في التقرير لديها بيانات متاحة عن تدفقات رأس المال الخاص، وهو ما سيركز عليه هذا القسم، وتعد تلك من الاقتصادات ذات الدخل المرتفع، ومن الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، باستثناء تركيا التي تعد اقتصادًا متوسط الدخل، ومن بينها خمسة اقتصادات من الأسواق الناشئة

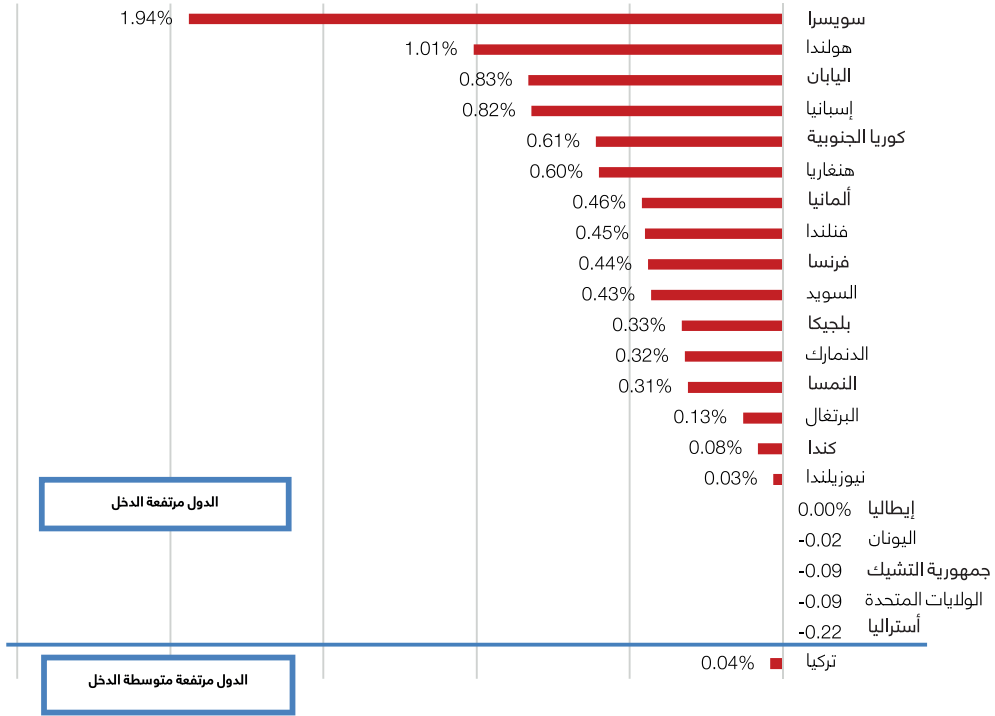
هي: جمهورية التشيك، اليونان، هنغاريا، كوريا الجنوبية، تركيا، وفي عام 2018، وصلت الاقتصادات البالغ عددها (22) اقتصاداً إلى ما يقرب من (109 مليارات دولار أمريكي) في إجمالي تدفقات رأس المال الخاص إلى البلدان النامية.

شكل رقم (14)
تدفقات رأس المال الخاص حسب الاقتصاد 2018- (بمليون دولار أمريكي)



وكان لسويسرا أكبر استثمار رأسمالي خاص - كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي - بنسبة (1.94%)، وهذا ما يقرب من ضعف التدفقات الخاصة من هولندا، والتي حصلت على ثاني أكبر حصة بنسبة (1.01%)، وشكلت التدفقات الخاصة من كوريا الجنوبية وهنغاريا - وكلاهما من الأسواق الناشئة - نحو (0.60%) من الدخل القومي الإجمالي.

شكل رقم (15)
تدفقات رأس المال الخاص كنسبة من الدخل القومي الإجمالي حسب الاقتصاد - 2018



د) الاتجاهات المستقبلية في العمل الخيري عبر الحدود:

هناك مجموعة من القضايا التي يمكن التنبؤ بها في ظل قراءة مسار العمل الخيري والتدفقات الخيرية سابقة الذكر، والتي تتمثل في:

1. سيكون هناك توسع للطبقة الوسطى، وكذلك الأفراد من أصحاب الثروات العالية في جميع أنحاء العالم؛ مما قد يؤدي إلى نمو مستقر للأعمال الخيرية عبر الحدود، وعلى الرغم من تزايد العطاء في الطبقة الوسطى؛ إلا أنه لا تزال فيها إمكانيات هائلة وحاجة إلى زيادة عطائها، علاوة على ذلك فإن الأفراد - أصحاب الثروات المرتفعة - سيعززون تطوير وتنفيذ وسائل جديدة ومبتكرة للأعمال الخيرية الاستراتيجية، بما في ذلك صناديق المانحين المحكمة، والشراكات الخيرية، والاستثمار المؤثر⁽¹⁾.

(1) يشير الاستثمار المؤثر إلى الاستثمارات «التي تتم في الشركات والمؤسسات والصناديق بقصد إحداث تأثير اجتماعي أو بيئي قابل للقياس ومفيد إلى جانب عائد مالي»، توفر الاستثمارات المؤثرة رأس المال

2. سيشكل العمل الخيري - المنبثق من التحويلات المالية منه - مستقبل الأعمال الخيرية عبر الحدود؛ حيث سيكون هناك المزيد والمزيد من الناس - بشكل مؤقت أو دائم - جزءًا من المجتمعات المهاجرة، ويمارسون العطاء عبر الحدود؛ بسبب العولمة أو العقلية العالمية، وحتى مع توقع انخفاض التحويلات في عام 2020 نتيجة للتأثير الاقتصادي لوباء كورونا (COVID-19) فمن المتوقع أن تستمر الهجرة لأسباب اقتصادية أو متعلقة بالمناخ، وتمثل هذه الهجرة فرصة لعدد متزايد من الأشخاص الذين يعيشون في مجتمعات خارج مجتمعاتهم الأصلية، للمساهمة في العمل الخيري عبر الحدود، من خلال تبرعاتهم لقضايا في دولهم الأصلية، وفي مجتمعاتهم الجديدة كذلك.

3. يزداد استخدام الهاتف المحمول والعطاء عبر الإنترنت في جميع أنحاء العالم، وهو الأمر الذي يوفر طوقاً جديدة ومبتكرة للعطاء، ليس فقط في العالم المتقدم، ولكن أيضاً في الاقتصادات الناشئة والنامية، حيث تقدم هذه التقنيات وسائل سريعة وفعالة لتقديم التبرعات الخيرية، لا سيما في حالة جمع التبرعات لحملات الإغاثة، وتعمل على تحسين مشاركة المانحين وزيادة تحسين مستوى العطاء المحلي والدولي، من خلال توفير وصول سهل وسريع للأعمال الخيرية للجميع.

4. من المرجح أن يؤدي استخدام العملات المشفرة إلى توسيع فرص جمع الأموال، خصوصاً للأعمال الخيرية عبر الحدود، بما في ذلك تقنية «Blockchain»، ومن الممكن أن تكون العملات الخيرية المقدمة من Charity Water و GiveTrack التي تديرها مؤسسة BitGive، أمثلة على كيفية بدء المنظمات الخيرية في استخدام العملات المشفرة.

5. من المرجح أن تزيد المنظمات الخيرية من تركيزها العالمي، لا سيما فيما يتعلق بمعالجة الأزمات الإنسانية والسياسية والاقتصادية، خصوصاً مع تزايد الكوارث الطبيعية، وقد نشطت المنظمات المحلية والدولية في تلبية الاحتياجات المجتمعية الفورية وطويلة الأجل في خضم المجاعة والحروب الأهلية والكوارث الطبيعية في جميع أنحاء العالم، وغالباً ما تتطلب مثل هذه الظواهر تعاوفاً دولياً، حيث يلعب العطاء عبر الحدود دوراً حاسماً، وفي الآونة الأخيرة أظهرت جائحة كورونا (COVID-19) أن العمل الخيري عبر الحدود لا غنى عنه لمواجهة التحديات العالمية بنجاح.

توصيات التقرير

(أ) تحسين بيئة الأعمال الخيرية عبر الحدود:

- اقترح الباحثون من مختلف الدول المضمنة في التقرير، مقترحات تمكينية لتقوية البنية التحتية للأعمال الخيرية الدولية والتي تتمثل في:
1. اعتبار المنظمات الخيرية شريكاً حقيقياً في التنمية الدولية.
 2. توحيد الإطار القانوني للأعمال الخيرية عبر الحدود.
 3. تبسيط العملية الإدارية من خلال إصلاح عمليات الترخيص، وتوفير المرونة في إعداد التقارير، وأتمتة إجراءات التقديم، والموافقة، وإعداد التقارير، وخفض التكاليف الإدارية للمنظمات الخيرية.
 4. تقديم حوافز ضريبية للتبرعات الخيرية المباشرة للمنظمات الخيرية في الخارج.
 5. تخفيف الرقابة على النقد الأجنبي، وتقديم المزيد من المرونة للأفراد، والمنظمات الدينية، والشركات، والمنظمات الخيرية في إرسال واستقبال التبرعات لدعم القضايا الخيرية.
 6. تطوير السياسات التي تسهل للمنظمات الخيرية بناء مصادر متنوعة للتمويل.
 7. زيادة الشفافية في إدارة واستخدامات الأموال، والتي يمكن أن تساعد في تحسين مساءلة الجمهور، والمنظمات الخيرية، وتعزيز الثقة العامة.
 8. تقديم تدريب مناسب لموظفي المنظمات الخيرية على المعايير والأساليب؛ لمنع ومكافحة غسل الأموال، والتدفقات المالية الأخرى غير المشروعة، في سبيل اتباع نهج أكثر فاعلية للحد من التدفقات المالية غير المشروعة.

(ب) تحسين توافر وجودة البيانات:

- هناك مجموعة مقترحات تتعلق بتحسين توافر البيانات وجودتها والتي تشمل:
1. وضع معايير دولية لجمع البيانات وإعداد التقارير.
 2. تعزيز معايير الشفافية ومشاركة البيانات بين المنظمات الخيرية.
 3. توحيد الهيئات الإدارية المختلفة للعمل الخيري الدولي، أو إنشاء مؤسسة غير حكومية لجمع البيانات ومشاركتها، بحيث يتم تتبع البيانات بشكل منهجي ومتسق.
 4. إضافة وحدات جديدة إلى الدراسات الاستقصائية، والتقارير السنوية، ووثائق التقارير الرسمية لجمع البيانات عن التدفقات الخيرية الداخلة والخارجة بشكل منفصل في آلية الإبلاغ الحالية للمنظمات الخيرية أو الأفراد.
 5. إتاحة الوصول المفتوح إلى البيانات غير الحساسة عن التدفقات الخيرية الداخلة والخارجة التي تجمعها الحكومة.

توصيات المركز

من واقع ما تم الاطلاع عليه من بيانات وتوصيات، وفي ضوء أهمية المعلومات في العمل الخيري يوصي المركز العالمي لدراسات العمل الخيري بما يلي:

1. إطلاق الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية وغيرها من المؤسسات الخيرية بوابة تفاعلية تتضمن البيانات الرقمية الخاصة بنشاطها الخيري في جميع المجالات، مع تحديث بيانات البوابة بشكل دوري، بما يعزز مستوى الشفافية المالية للهيئة لدى أصحاب العلاقة والمجتمع بصفة عامة.

2. عقد ورش عمل بين الجمعيات الخيرية الكويتية برعاية الهيئة، وبالشراكة مع الجهات الرسمية المسؤولة في الدولة لبحث سبل توثيق بيانات العطاء الخيري الكويتي عالمياً، إذ على الرغم من أن الكويت رائدة إنسانياً في مجال العمل الخيري، إلا أنها لم تكن ضمن الدول ذات الريادة التي ظهرت في بيانات متتبع العطاء العالمي؛ الأمر الذي قد يعود إلى ضعف البيانات المقدمة أو موثوقيتها، ما يعزز أهمية اتباع منهجية علمية في توثيق العطاء الإنساني الكويتي بطريقة تظهر الجهود التي تقدمها الدولة على المستوى العالمي.

3. ضرورة تسجيل بيانات الفرق التطوعية العاملة مع الهيئة بطريقة كمية بحيث تتضمن: عدد ساعات التطوع خارج الدولة، والدول التي يتم التطوع فيها، ومجال الأنشطة، وغيرها من البيانات التي تحدد الإطار العام للتطوع العابر للحدود، حيث إن للهيئة مشاريع عالمية خيرية بحكم نطاق عملها، يشترك فيها الكثير من المتطوعين، ولكن بيانات التطوع العابر للحدود غير مسجلة على الرغم من أهميتها.

4. إطلاق الهيئة الخيرية مبادرة لتوحيد طرق قياس العمل الخيري داخل دولة الكويت بين الجهات الخيرية المختلفة، وذلك من خلال إصدار كتيب يتضمن تعريفات وطرق قياس البيانات المتعلقة بالعمل الخيري العابر للحدود، والاتفاق على أشكال العطاء المختلفة التي يمكن أن تندرج في تلك البيانات سواء ما كان متمثلاً في المنح الصغيرة، أو العطاء المقدم من خلال المنصات عبر الإنترنت، أو رسائل الهواتف المحمولة، وغيرها من الأشكال، وذلك بالشراكة مع الجهات الخيرية الأخرى داخل الدولة، وهو ما قد ينعكس على توافر بيانات دولة الكويت الكمية والكيفية ضمن إصدارات التقارير القادمة.

من إصدارات المركز:



مؤشر الجوع
العالمي 2018



كيف ندير
أزمة بفاعلية



الواقع النفسي
للمرأة اللاجئة



تقرير الاتجاهات
العالمية للتبرع



حرائق غابات الأمازون



مركز رصد النزوح الداخلي
2018



الثقة في
مواجهة التشكيك



دليل إدارة
الحملات التسويقية



خلاصات معرفية



نشرة أُنر



برامج التحقق من خلفية
الجهات والأفراد



الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية
International Islamic Charity Organization

WWW.IICO.ORG
RESEARCH@IICO.ORG

الخط الساخن
1808 300 GCPSIICO
@ f y